

خير وسيلة للدفاع هي الهجوم: التوسع في دور الصندوق الدولي (IMF) بوصفه الملاذ الأخير للإقراض:

اقترح ستانلي فيشر المفوض الأول لصندوق النقد الدولي (IMF) في عام 1991 بأن يتوسع الصندوق في دوره ليكون الدائن الحتمي الأخير، وذلك على ضوء الملاحظات المتزايدة على إخفاقات الصندوق والطلب المتنامي مما أدى إلى تدني إمكاناته. كان المقترح يقضي بزيادة نفوذ صندوق النقد الدولي (IMF)، ونظراً لأن الصندوق كان قد فشل في أن يستغل نفوذه وقوته جيداً، فد كان هذا مقترحاً جريئاً جداً. اعتمد المقترح على مماثلة جاذبة؛ حيث تقوم البنوك المركزية داخل الدول بلعب دور المقرض الحتمي الأخير، وتقرض البنوك التي لها القدرة على السداد ولكنها لا تمتلك السيولة، والتي لها قيمة صافية إيجابية لكنها لا تستطيع أن تحصل على الاموال من جهة أخرى، ويقوم صندوق النقد الدولي بأداء الدور نفسه بالنسبة للدول. وإذا كان صندوق النقد الدولي يمتلك نظرة ثابتة عن سوق رأس المال، فسيلاحظ الخلل في الفكرة. وإذا كان العمل يفي بمتطلبات السداد، فإنه - وفقاً لنظرية السوق المثالي- بالإمكان استئانة المال من السوق؛ أي شركة لها القدرة على السداد فهي تمتلك السيولة. يعتقد اقتصاديو البنك الدولي أنهم يستطيعون أن يحكموا بشكل أفضل من السوق كيف سيكون سعر صرف العملات - ولديهم في العادة مثل هذا الاعتقاد بشأن السوق - ولذا يبدوا أنهم يعتقدون انهم سيحكمون بشكل أفضل من السوق في ما إذا كانت الدولة المقترضة ذات جدارة ائتمانية.

لا يعتقد جوزيف استيفلنز أن سوق رأس المال تعمل بصورة كاملة. ومن المفارقات بينما يعتقد أنها تعمل بجودة أقل بكثير مما يقترحه الإقتصاديون في صندوق النقد الدولي (IMF)، يعتقد كذلك أنها بعض الشيء أكثر "عقلانية" مما يبدو عليه صندوق النقد الدولي (IMF) عندما يتدخل. توجد بعض المزايا للقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي (IMF)، فكثيراً ما يقدم الصندوق قروضاً عندما ترفض أسواق رأس المال ببساطة أن تقوم بذلك. ولكن في نفس الوقت يدرك جوزيف استيفلنز أن الدولة تدفع الثمن غالباً مقابل المال " الرخيص" الذي تحصل عليه من صندوق النقد الدولي (IMF). وإذا ساء الاقتصاد الوطني وسار على منولات متعثرة، فإن صندوق النقد الدولي هو المقرض المفضل. وهو يحصل على السداد أولاً حتى لو لم يحصل عليه الآخرون، مثل المقرضون الأجانب. فهؤلاء يحصلون على ما تبقى. وربما لم يحصلوا على شيء. لذلك تصر المؤسسات المالية الرشيدة من القطاع الخاص على علاوة المخاطر - معدلات فائدة أعلى لتغطية الاحتمال الأكبر في عدم استرداد الدين. إذا ذهب المزيد من أموال الدولة لصندوق النقد الدولي (IMF)، فسيذهب الأقل منها للمقرضين الأجانب من القطاع الخاص، وهؤلاء المقرضون يلحون على معدلات فائدة أعلى على نحو متناسب. إن نظرية موثوقة لسوق رأس المال من شأنها أن تجعل صندوق النقد الدولي (IMF) أكثر وعياً بهذا، وأشد نفوراً من إقراض المليارات والمليارات التي قدمتها في حزم الإنقاذ المالي. إن نظرية أشد تماسكاً من شأنها أن تجعل صندوق النقد الدولي في زمن الصعوبات أكثر اجتهاداً في البحث البدائل كتلك التي ناقشناها في الفصل الرابع.

الأجندة الجديدة لصندوق النقد الدولي (IMF)

ربما لم يكن أمراً غريباً حقيقة أن الافتقار إلى الاتساق قد أدى إلى كثرة وتعدد المشاكل. والسؤال هو: ما السبب في عدم الإتساق؟ لماذا يتمسك بالقضية تلو القضية مع أن المشاكل قد تم تحديدها؟ يكمن جزء من تفسير ذلك في أن المشاكل التي على الصندوق أن يجابهها صعبة، فإن العالم معقد، وخبراء الصندوق الإقتصاديون يناضلون لاتخاذ القرارات الحاسمة بدلاً عن النضال الأكاديمي من أجل الثبات والتناسق الفكري. ولكن يعتقد جوزيف استيفلنز بأنه يوجد سبب آخر رئيس: وهو أن صندوق النقد لا يسعى وراء أهدافه المعلنة على الصعيد الرسمي فحسب - وهي التي تُعنى بتعزيز الاستقرار العالمي وضمن وجود تمويل للدول التي تواجه مخاطر الركود ليسعى وراء سياسات توسعية - بل يسعى أيضاً وراء المصالح التي يجنيها من المجتمع المالي.

يعني هذا أن صندوق النقد الدولي له أهداف كثيراً ما تتناقض مع بعضها.

أن التوتر يتزايد لأن هذا التناقض لا يمكن إظهاره للعلن: إذ أنه لو أقرت بالدور الجديد لصندوق النقد الدولي (IMF) لدي الجمهور، لربما يضعف التأييد لهذه المؤسسة، ومن المؤكد غالباً أن الذين نجحوا في تغيير التفويض قد علموا بهذا. ومن ثم سيُزود التفويض الجديد بالصلاحية التي يبدوا أنها على الأقل متسقة ظاهرياً مع التفويض القديم. وتمنح الأيديولوجية البسيطة السوق الحر ستاراً يمكن أن يُجرى من خلفه العمل الحقيقي للتفويض الجديد.

وفي حين أنه قد كان التغيير في التفويض والأهداف هادئاً إلا أنه كان مأكراً بشدة: من خدمة مصالح الاقتصاد العالمي إلى خدمة مصالح التمويل العالمي. وربما لا يسهم تحرير سوق رأس المال في استقرار الاقتصاد العالمي، لكنه كان قد فتح بالفعل سوقاً جديدة واسعة ل (وول ستريت) Wall Street.

ويضيف استيفلتز: علي أن كون واضحاً: فإن صندوق النقد الدولي (IMF) لم يغير اختصاصه رسمياً، ولم يعلن رسمياً عن توجيه عائدات المجتمع المالي لصالح استقرار الاستقرار الاقتصادي العالمي أو لرفاهية الدول الفقيرة التي كان يفترض أن تقدم لها المساعدة. لا يمكننا أن نتحدث بشكل هادف عن دوافع و نوايا أي مؤسسة ما، إلا أنه يمكننا التحدث عن دوافع هؤلاء الذين يسنون قوانينها ويحكمونها. أيضاً لانستطيع أن نتحقق من الدوافع الحقيقية - فربما يوجد بؤن بين ما يدعون أنها مقاصدهم وبين دوافعهم الحقيقية. ونستطيع - مع ذلك - بوصفنا علماء اجتماع أن نحاول وصف السلوك الذي تتبناه مؤسسة ما، في ظل ما يظهر فعله لنا ناظرين إلى صندوق النقد الدولي كما لو كان يسعى وراء مصالح في المجتمع المالي معطياً سبباً للشعور بما قد يبدو متناقضاً من ناحية أخرى وتصرفات مشوشة فكرياً.

علاوة على ذلك، لا عجب في سلوك صندوق النقد الدولي: فهو يعالج المشاكل من منظور و معتقدات المجتمع المالي، التي تتماشى بشكل وثيق (وإن لم يكن بشكل تام) مع مصالحه. وقد جاء الكثير من موظفيه الأساسيين - كما أسلفنا- من المجتمع المالي، وغادر الكثير من موظفيه الأساسيين، الذين كانوا قد خدموا هذه المصالح جيداً، إلى وظائف مجزية في المجتمع المالي. إن استان فيشر نائب المدير العام الذي لعب مثل هذا الدور في الفترات الموصوفة في هذا

الكتاب، قد أدى أتى مباشرة من صندوق النقد الدولي (IMF) ليصبح نائباً للرئيس في سيتي قروب Citigroup الشركة المالية الضخمة التي تشمل Citibank. كان الرئيس لـ Citigroup (رئيس اللجنة التنفيذية) هو روبرت روبن، الذي كان بصفته وزيراً للمالية والخزانة، له دور محوري في سياسات الصندوق. والسؤال الذي يمكن طرحه هو: هل كوفئ فيشر بسخاء على تنفيذه بإخلاص لما طلب منه؟

ولكن لا يحتاج المرء لبحث عن الفساد. فقد كان الصندوق الدولي (IMF) (أو على الأقل كبار موظفيه وأعضاء طاقمه) يعتقد بأن تحرير سوق رأس المال من شأنه أن يؤدي إلى نمو أسرع للدول النامية، لقد اعتقدوا ذلك بقوة لدرجة أنه لم يحتاج للنظر إلى أي دليل وأعطى القليل من المصداقية لأي دليل أقتراح خلاف ذلك. لم يرد الصندوق الدولي (IMF) إلحاق الضرر بالفقراء أبداً، وكان يعتقد بأن السياسات التي يدعو إليها ستفيدهم في نهاية الأمر؛ إذ كان يؤمن بالاقتصاد ذي الأثر التدريجي، مرة أخرى، لم يكن يرغب في أن ينظر عن كثب إلى دليل قد يقترح خلاف ذلك. ويعتقد أن انضباط سوق رأس المال سيساعد الدول الفقيرة على النمو، ولذلك رأى أن المحافظة على وضع جيد مع سوق رأس المال أمر على رأس الأولويات.

إن النظر في هذا الإتجاه إلى سياسات صندوق النقد الدولي، تشديده على حصول الدائنين الأجانب على السداد بدلاً من المساعدة على إبقاء الاستثمارات المحلية مفتوحة، صار مفهوماً بشكل أكبر. ربما لم يعد الصندوق متحصل فواتير لمجموعة الدول الصناعية السبع، لكنه يعمل جاهداً وبوضوح (إن لم يكن دائماً بنجاح) لضمان حصول المقرضين من مجموعة الدول الصناعية السبع على السداد. كان هنالك بديل عن تدخلاته الكبيرة في الشؤون الاقتصادية للدول، كما رأينا في الفصل الرابع، بديل كان من شأنه أن يكون الأفضل للنامية، والأفضل على المدى الطويل للاستقرار العالمي. كان بإمكان الصندوق الدولي (IMF) أن يسهل من عملية الحل؛ إذ كان باستطاعته هندسة توقف تجميدي (الإيقاف المؤقت للدفع) الذي من شأنه أن يعطي الدول -وشركاتها- وقتاً لتعويض الخسائر واستعادة اقتصادها المنهار. كان باستطاعته محاولة انشاء عملية متسارعة إفلاس². ولكن الإفلاس والتجميد لم يكونا (ولا يزالان) خيارين غير مرحب بهما، لأنها كانت تعني أن الدائنين لن يحصلوا على سداد. ولقد أعطيت الكثير من القروض بغير ضمانات، لذا فإنه في حالة الإفلاس، يمكن استرداد القليل منها

إن صندوق النقد الدولي (IMF) قلق بشأن أن قصوراً، عبر انتهاك حرمة العقود، من شأنه أن يقوض الرأسمالية. وفي هذا هم مخطئون في عدة

اعتبارات. إن الإفلاس جزء غير مكتوب لكل عقد ائتمان؛ إذ أن القانون يحتاط لما سيحدث إن لم يستطع المدين أن يسدد للدائن. ولأن الإفلاس جزء ضمني في العقد، فإنه لا يشكل انتهاكاً لـ "حرمة" العقد. لكن يوجد بنفس الأهمية عقد آخر "غير مكتوب"، ذلك الذي بين المواطنين ومجتمعهم وبين الحكومة، ما يسمى أحياناً بـ "العقد الاجتماعي". يقتضي هذا العقد توفير الضمانات الاجتماعية الأساسية، شاملة فرص معقولة للتوظيف. كان صندوق النقد الدولي (IMF) عازماً على تمزيق العقد الاجتماعي الأكثر أهمية في أثناء عمله بتخبط للمحافظة على ما اعتبره حرمة عقد الائتمان. وفي النهاية لقد كانت سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) هي من زرع السوق، كما هو الحال بالنسبة لاستقرار الاقتصاد والمجتمع المدى الطويل.

صار عندئذ من الممكن أن نفهم لماذا قوبل صندوق النقد الدولي (IMF) و الاستراتيجيات التي أقمها في الدول حول العالم بمثل هذه العدواة. إن المليارات من الدولارات التي يقدمها استخدمت في المحافظة على أسعار الصرف في مستويات لاتطاق على المدى القصير، والذي في أثناءه تمكن الأجانب والأغنياء من إخراج أموالهم خارج الدولة بشروط أفضل (عبر أسواق رأس المال المفتوحة التي قد أدخلها صندوق النقد الدولي (IMF) في الدول). أن هؤلاء الذين في الدولة يحصلون على الدولارات لكل روبل وكل روبية مادامت أسعار الصرف ثابتة. استخدمت في أحوال كثيرة هذه الدولارات للسداد للدائنين الأجانب، حتى عندما كان الدين خاصاً. فالاستحقاقات التي كانت خاصة قد أخذت طابع الوطنية في كثير من الحالات.

كان هذا في الأزمة المالية الآسيوية عظيماً بالنسبة لكثير من الدائنين الأمريكيين والأوروبيين، الذين كانوا مسروين باسترداد أموالهم التي كانوا قد أقرضوها للبنوك التايلاندية أو الكورية والأعمال أو غيرها على الأقل مما يمكنهم امتلاكه. ولكن ذلك لم يكن عظيماً كذلك بالنسبة للعمال وغير من دافعي الضرائب في تايلاند وكوريا، الذين استخدمت أموالهم التي دفعوها للضرائب لسداد قروض صندوق النقد الدولي (IMF)، سواء عادت إليهم هذه الأموال بكثير نفع أم لا. لكن مما ينعكس الجرح ويذر عليه الملح، بعد المليارات التي أنفقت للمحافظة على أسعار الصرف في مستوى لايطاق ولإنقاذ الدائنين الأجانب، بعد رضوخ حكوماتهم تحت ضغط صندوق النقد الدولي (IMF) لخفض الإنفاق، حتى تواجه الدول الركود الذي فيه قد فقدت المليارات من العاملين

وظائفهم، حيث يبدو حينها أنه لم يكن لديهم المال عندما وصل الأمر ليجدوا مبالغ زهيدة للغاية، لدفع الإعانات المالية والطعام والوقود للفقراء. لا غرابة في وجود مثل هذا الغضب ضد صندوق النقد الدولي .

إذا نظر المرء إلى صندوق النقد الدولي (IMF) على أنه مؤسسة تسعى وراء السياسات لصالح الدائنين ، عندئذ تصبح السياسات الأخرى مفهومة بصورة أكبر، ولاحظنا فيما سبق أن التركيز قد أنصب على جانب العجز التجاري، وقد فرضت بعد الأزمة سياسات انكماشية ضخمة لإعادة بناء الاحتياطي. وهذا من وجهة نظر مؤسسة قلقة بشأن القدرة على سداد الديون للدائنين، يبعث شعوراً بأنه لن تستطيع الدول من دون احتياطات أن تسدد فروضها من الدولارات التي هي والشركات التي في بلدانها مدينة بها، لكن عندما يركز المرء بشكل أكبر على موضوع الاستقرار العالمي والتعافي الاقتصادي للدول والإقليم، فسينتهج نهجاً أكثر ليونة لإعادة بناء الاحتياطات وسيؤسس في نفس الوقت لسياسات أخرى لجعل الدول في منأى عن آثار نزوات المضاربين الدوليين. لقد أستخدمت احتياطات تايلاند لأنها استخدمتها في عام 1997 لطرده ومقاومة المضاربين. كان حتماً على تايلاند أنها ستكون في ركود عميق بمجرد صدور قرار بأنها بحاجة إلى إعادة بناء الاحتياطي. إن سياسات إفقار الذات حلت كما رأينا في الوحدة الرابعة محل سياسات استغلال الجيران ذات الكساد العظيم، كانت كذلك الأسوأ في نشر الأزمة العالمية. نجت السياسات في بعض الأحيان من وجهة نظر الدائنين، على نحو سريع ولافق للنظر، إذ أن الاحتياطي في كوريا قد ارتفع من الصفر ، تماماً إلى أكثر من 31 مليار دولار في يوليو 2001م لقد كان ذلك كله أخباراً سارة للدائنين بالطبع ، فهم يستطيعون الآن أن يطمئنوا على أن كوريا لديها الدولارات لتسدد بها أي ديون سيطلب بها الدائنون الأجانب.

كان سيعمل استيقلتز على اتخاذ إستراتيجية متعاطفة فيما يتعلق بالمدينين، وبتركيز أقل على مصالح الدائنين، وكان سيقول بأنه من الأهمية بمكان أن يحافظ على سير الاقتصاد وأن يؤجل الاستزادة في بناء الاحتياطي حتى يعود الاقتصاد إلى مساره. وكان سيسكتشف طرقاتاً أخرى لتوفير استقرار قريب المدى ليس فقط بالتجميد و الإفلاس التي أشار إليها سابقاً، بل قيود رأس المال قصيرة المدى و"ضرائب الخروج" من النوع الذي استخدمته ماليزيا. توجد الكثير من الطرق لحماية الدولة

من أضرار المضاربيين أو حتى المقرضين قصيري الأجل، أو المستثمرين الذين قد غيروا مشاعرهم على نحو مفاجئ. لا تأتي سياسة بدون مخاطر أو ثمن، ولكن هذه البدائل من شأنها أن تفرض تكاليف منخفضة ومخاطر أقل على أولئك الذين في الدول المتأزمة، حتى وإن كانوا قد فرضوا تكاليف أعلى على الدائنين.

يشير المدافعون عن سياسات الصندوق الدولي (IMF) إلى حقيقة أن الدائنين يتحملون جزءاً من التكاليف. ولم يسترد الكثيرون أموالهم كاملة. ولكن ذلك يخطئ الهدف المطلوب في اعتبارين: أن السياسات الودية تجاه الدائنين حاولت تخفيض الخسائر إلى أدنى مما كانوا عليه لولاها، ولم يدبروا مخرجاً آمناً من الأزمات على نحو كامل، وإنما دبروه بصورة جزئية. فلم يوقفوا أسعار صرف العملات من الهبوط وإنما عملوا على منعها من المزيد من السقوط. ثانياً لم ينجح الصندوق في القيام بما أعلن عنه، ودفع الصندوق بسياسات انكماشية في اندونيسيا إلى حد بعيد ، حتى لا تخدم مصالح الدائنين بشكل جيد في نهاية الأمر. على وجه أعم، يمكن القول بأنه لم يكن إن الاستقرار المالي العالمي في صالح الاقتصاد العالمي فحسب، وإنما كان أيضاً في مصلحة السوق المالية، فما زالت الكثير من سياسته، من تحرير سوق رأس المال إلى برامج الإنقاذ المكثفة، في الغالب وبكل تأكيد تسهم في الاستقرار العالمي.

إن حقيقة أن الصندوق الدولي (IMF) مشفق ويعكس وجهات نظرة المجتمع المالي تساعد أيضاً في توضيح شيء من لغته الخطابية الدفاعية. بحث صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية في أزمة تسرق آسيا لإلقاء اللوم في المشاكل على الدول المقترضة ، خاصة في افتقارها إلى الشفافية. كان واضحاً كذلك، أن الافتقار إلى الشفافية لا يتسبب في الأزمات، ولا تستطيع كذلك أن تعطي الشفافية وقاية من الأزمات. كانت الأزمة السابقة لأزمة شرق آسيا هي أزمة الانهيار الاقتصادي العقاري المفاجئ في أواخر ثمانينات وأوائل تسعينيات القرن الماضي في السويد والنرويج وفنلندا، التي هي من أكثر الدول إتصافاً بالشفافية في العالم، وكانت توجد الكثير من الدول التي تقل في الشفافية بكثير عن كوريا وماليزيا واندونيسيا ولم تكن تعاني من أزمات، وإذا كانت الشفافية هي مفتاح الحل للأحجية الاقتصادية، فإنه كان ينبغي أن تكون لدى دول شرق آسيا المزيد من الأزمات في وقت سابق لذلك الحين، بما أن المعطيات قد أظهرت أن هذه الدول كانت في ازديادٍ لافي تناقص في الشفافية، لم تظهر دول شرق آسيا تقدماً ملحوظاً في النمو الاقتصادي فحسب، بل أظهرت أيضاً استقراراً ملحوظاً على الرغم الإخفاقات المزعومة عنها. إذا كانت دول شرق آسيا سريعة التأثير بالنقد كما

زعم صندوق النقد الدولي (IMF) ووزارة الخزانة الأمريكية، فهذه حساسية للنقد حديثة الاكتشاف، معتمدة ليس على موضوع الافتقار المتزايد للشفافية وإنما على عامل آخر مألوف، ألا وهو التحرير غير الناضج لسوق رأس المال والسوق المالية الذي أدخله صندوق النقد الدولي (IMF) في هذه الدول.

وباستعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها ، كانت يوجد سبب "صريح" لهذا التركيز على الشفافية³: إذ كان من المهم على المجتمع الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية أن يقوموا بتحويل المسؤولية. فالسياسات التي أقحمها صندوق النقد الدولي (IMF) ووزارة الخزانة في شرق آسيا وروسيا والأماكن الأخرى كانت ملومة: إذ أن تحرير سوق رأس المال أدى إلى زعزعة استقرار المضاربة، وأدى تحرير السوق المالية إلى ممارسات إقراض سيئة. ولما برنامجهم الإنعاشي قد فشل في عمله للتعافي كما كانوا يريدون، صار لديهم باعث إضافي ليحاولوا القول بأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في برامجهم وإنما في مكان آخر لدى الدول المنكوبة.

وأظهر مع ذلك إمعان النظر والتدقيق إن الدول الصناعية كانت على خطأ في كثير من النواحي: إذ أن ضعف قانون البنوك في اليابان مثلاً ربما كان حافزاً للبنوك لتقرض تايلاند بمعدلات فائدة جذابة لتلك الدرجة التي تجعل المقرضين غير قادرين على مقاومة الافتراض على لأكثر مما يطيقونه. شجعت أيضاً السياسات التنظيمية المصرفية المتحررة في الولايات المتحدة وغالبية الدول الصناعية الأخرى على الإقراض غير الحكيم، وصار مسموحاً للبنوك أن تتعامل مع القروض الأجنبية قصيرة المدى على أنها أكثر أماناً من طويلة المدى، فشجع هذا على الإقراض قصير المدى الذي يعد من أهم مصادر عدم الاستقرار في شرق آسيا .

أرادت غالبية شركات الاستثمار أيضاً تبرئة مستشاريها الذين كانوا قد شجعوا عملائهم على توجيه استثمار أموالهم إلى تلك الدول، استطاع مستشارو الاستثمار من فرانكفورت إلى لندن وإلى ميلان وبدعم كامل من الحكومات في الولايات المتحدة وغالبية الأمم الصناعية الأخرى- أن يدّعوا بأنه لم تكن توجد طريقة تمكنهم من التوقع لمعرفة كيف أن الأحوال كانت سيئة حقاً، نظراً إلى الافتقار إلى الشفافية في دول شرق آسيا لقد أغفل هؤلاء الخبراء ببرود حقيقة أن العائدات، تكون منخفضة في السوق المتسمة بالشفافية والانفتاح بصورة كاملة والتي لديها معلومات كاملة. كانت آسيا جاذبة للاستثمار - فهي انتجت عائدات مرتفعة - وذلك بوضوح لأنها كانت أكثر مخاطرة. وقد قاد التمويلات إلى الإقليم اعتقاد المستشارين بأن لديهم معلومات أفضل وتعطش عملائهم للعائدات المرتفعة. أن المشاكل الأساسية - المديونية الكبيرة لكوريا الجنوبية ، والعجز التجاري الهائل في تايلاند ، وإنعاش الاستثمار العقاري الذي

كان سيفلس حتماً والفساد الذي لحق بسوهارتو- كانت معروفة جيداً وتلك المخاطر التي شكلتها كان ينبغي أن تكون معلنة للمستثمرين.

وجدت البنوك الدولية أيضاً أن الوقت مناسب للإلقاء باللائمة، فأرادوا أن يلقوا باللوم على المقترضين والممارسات السيئة للإقراض من البنوك التايلندية وكوريا الجنوبية، التي كانت - كما زعموا - تقوم بتقديم قروض سيئة مع التواطؤ مع الحكومات الفاسدة في بلدانهم. وشاركهم مجدداً في الحملة وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي (IMF). كان ينبغي على المرء أن يكون حذراً منذ البداية، نزاعاً إلى الشك في دعاوى وزارة الخزانة والصندوق الدولي. وعلى الرغم من محاولاتهم لتخليص المقترضين الدوليين من المأزق، تبقى الحقيقة المرة أنه ما من قرض إلا وله مقرض ومقترض كلاهما معاً، وإذا كانت القروض أصلاً سيئة فإن المقرض على نفس الخطأ الذي عليه المقترض. علاوة على ذلك، كانت البنوك الغربية تقرض الشركات الكورية الضخمة، مدركة جيداً إلى أي مدى كانت الشركات الكورية ذات نفوذ وتأثير. إن القروض السيئة كانت نتيجة للحكم السيئ، وليست بسبب الضغوط من الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية الأخرى، وقد قُدمت على الرغم من وجود أدوات البنوك الغربية المزعوم بأنها أدوات جيدة لإدارة المخاطر. فلا عجب عندئذ في أن ترغب هذه البنوك الكبرى في أن تحول الرقابة والتدقيق بعيداً عنها. إن لدى صندوق النقد الدولي سبب جيد لدعمهم، لأن الصندوق نفسه مشارك في الذنب. وقد أسهمت برامج الإنقاذ المتكررة التابعة لصندوق النقد الدولي (IMF) في البلدان الأخرى في الافتقار لبذل العناية اللازمة من جانب المقترضين .

كانت توجد أيضاً قضية أشد عمقاً على المحك. لقد بشرت وزارة الخزانة الأمريكية في أوائل التسعينات من القرن الماضي بالانتصار العالمي للرأسمالية. فهي والصندوق الدولي (IMF) كلاهما قد أخبر الدول التي اتبعت "السياسات الصائبة" - سياسيات إجماع واشنطن - بأنها ستكون مضمونة النمو. بعثت أزمة شرق آسيا الشكوك حول هذه النظرية العالمية الجديدة " مالم يمكن إظهار أن الإشكال لم يكن من الرأسمالية وإنما هو من الدول الآسيوية وسياساتها السيئة". كان يجب على صندوق النقد الدولي (IMF) ووزارة الخزانة الأمريكية أن يناقشا أن المشكلة لم تكن في الإصلاحات - التنفيذ لتحرير سوق رأس المال وفوق كل ذلك، عقيدة الولاء المقدس - وإنما كانت في حقيقة أن الإصلاحات لم تكن قد أجريت بالقدر الكافي إلى أقصى درجة. وبالتركيز على نقاط الضعف في دول الأزمات فهم لم يحولوا المسؤولية عن إخفاقاتهم الخاصة فحسب - الإخفاقات في السياسة والإقراض كليهما - وإنما حاولوا أن يستخدموا التجربة لإقحام أجدنتهم إلى أبعد حد .

الفصل التاسع

المضي قُدماً

إن العولمة في وقتنا الراهن لا تعمل من أجل مصلحة الفقراء ولا تعمل من أجل البيئة مولية اهتماماً كبيراً لها، ولا تعمل من أجل استقرار الاقتصاد العالمي، وإن التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق قد أدير بطريقة سيئة مما زاد من مستوى الفقر بشدة بينما هبط مستوى الدخل – باستثناء الصين وفيتنام والقليل من دول شرق أوروبا .

توجد حل يسير للبعض، وهي عولمة الوفرة، والتي هي ليست بالملائمة أو العملية التي يمكن تنفيذها ولا هي مرغوبة جاذبة. قد جلبت العولمة منافع ضخمة – فإن النجاح في شرق آسيا تم الاعتماد فيه على العولمة وكما أشرت في الفصل الأول، وخاصة في فرص التجارة وتشجيع الدخول إلى السوق والتكنولوجيا. وقد العولمة أتت بوضع أفضل في الصحة، وكذلك مجتمع مدني عالمي نشط يناضل لرفع مستوى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إن المشكلة لا تكمن في العولمة وإنما في المؤسسات الاقتصادية العالمية، وفي صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، التي ساعدت في وضع قواعد اللعبة، وقد فعلوا ذلك بطرق خدمت كلها في الغالب، مصالح الدول الصناعية الأكثر تقدماً، ومصالح معينة في تلك الدول، أكثر من تلك التي في دول العالم النامي .

ولكنهم لم يخدموا تلك المصالح فحسب، فهم على الغالب الأعم قد تناولوا العولمة من مجموعة مصالح معينة ضيقة الأفق، تشكلت برؤية معينة للاقتصاد والمجتمع .

إن المطالبة بالإصلاح قد دُعمت - من لجان ومؤسسات فوّضها مجلس الشيوخ الأمريكي، مجموعاتٌ من أبرز الاقتصاديين - دعماً ملموساً في كتابة تقارير عن التغييرات في البنية المالية العالمية في الاحتجاجات التي ميزت كل اجتماع دولي تقريباً. وقد حدثت بعض التغييرات المسبقة استجابة لذلك. وُصفت الجولة الجديدة التي تم الاتفاق عليها من المفاوضات التجارية في نوفمبر 2001م ، بأنها جولة إنمائية، حيث لم تعتمد إلى فتح السوق إلى أقصى حد فحسب، بل عمدت أيضاً إلى إصلاح بعض الاختلال في التوازن فيما مضى، وكان الحوار في الدوحة أكثر انفتاحاً من الماضي. لقد غير صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي من خطابهم، فصار يوجد المزيد من الحديث عن الفقر، ويوجد على الأقل في البنك الدولي مساعٍ صادقة للوفاء بالتزاماته لإعطاء الدول حرية اتخاذ قرارها وتسليمها دفة القيادة لجعلها تمسك بذيام الأمور في برامجها في الكثير من الدول. لكن الكثير من المنتقدين للمؤسسات الدولية متشككون. فهم ينظرون إلى التغييرات ببساطة على أنه يجب على المؤسسات التي تواجه الواقع السياسي تغيير خطاباتهم إذا أرادت البقاء. ويشك هؤلاء النقاد في أنه يوجد التزام حقيقي، فلم يكونوا مطمئنين عندما عيّن صندوق النقد الدولي (IMF) عام 2000م في المركز الثاني على رأس إدارة الصندوق شخصاً كان كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي في أثناء المدة التي تبنى فيها البنك أيديولوجية المتشددين في إيمانهم بالسوق. يساور بعض النقاد الشك بشأن هذه الإصلاحات لذلك يستمرون في الدعوة إلى أفعال أكثر صرامة مثل إلغاء صندوق النقد الدولي (IMF)، ولكن جوزيف استيقلنز يرى أن هذه الخطوة عديمة الجدوى. فلو أُلغي الصندوق فإنه من المرجح جداً أن يتم إنشاؤه بشكل آخر. وفي أوقات الأزمات العالمية يجب قادة الحكومة أن يحسوا بأنه يوجد أحد ما مسئول، أي أن الوكالة الدولية تقوم بفعل شيء ما. ويقوم الصندوق الدولي (IMF) اليوم بذلك الدور .

يؤمن جوزيف استيقلنز بأنه يمكن إعادة تشكيل العولمة للاستفادة منها في الخير، ويؤمن بأنه يمكن إعادة تشكيل المؤسسات الاقتصادية الدولية بالسبل التي ستساعد على ضمان تحقيق ذلك. ولكن حتى نفهم كيف ينبغي أن يُعاد تشكيل هذه المؤسسات، فإننا بحاجة لنفهم على نحو أفضل كيف فشلت هذه المؤسسات، وأنها فشلت فشلاً ذريعاً .

المصالح والأيدولوجية :

رأينا في الفصل السابق – بالنظر في سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) كما لو أنه كان يسعى وراء مصالح السوق المالية، أكثر من أن يقوم ببساطة بمهمته الأساسية من مساعدة وتوطيد الاستقرار الاقتصادي العالمي، يمكن للمرء أن يعي ما يبدو بصورة أخرى مجموعة من السياسات غير المترابطة فكرياً وغير متناسقة.

إذا هيمنت المصالح المالية على تفكير صندوق النقد الدولي (IMF)، فسيكون للمصالح التجارية دوراً مهيمناً بنفس الدرجة في منظمة التجارة العالمية (WTO). ومثلما يعطي صندوق النقد الدولي (IMF) قليلاً لشئون الفقراء - توجد المليارات المتاحة للتدخل الطارئ بعمل إنقاذ آمن للبنوك، ولكن لا مبالغ زهيدة لتقديم المعونات الغذائية لأولئك الذين طردوا من العمل نتيجة لبرامج صندوق النقد الدولي (IMF) - تضع منظمة التجارة العالمية (WTO) أمر التجارة فوق كل ما سواه. لقد أخطرت منظمة التجارة العالمية (WTO) أولئك الذين يسعون لحظر استخدام الشبكات التي تحصد الروبيان ولكنهم يمسون بالسلاحف أيضاً ويهددونهم بالخطر، بأن مثل هذه النظم والقوانين تعتبر تدخلاً غير مرخص في التجارة الحرة. لقد اكتشفوا أن التجارة ورقة رابحة تعوض عن الباقي، بما فيه البيئة .

على الرغم من أن المؤسسات يبدو أنها تسعى وراء مصالحها المالية والتجارية، إلا أنهم يرون الأمر على هذا النحو، فهم يعتقدون حقاً أن الأجندة التي يسعون وراءها تصب في "المصلحة العامة". وعلى الرغم من وجود الدليل الذي يثبت عكس ذلك يعتقد الكثيرون من وزراء المالية والتجارة، بل وحتى بعض القادة السياسيين، إن كل إنسان سيستفيد في النهاية من تحرير التجارة وسوق رأس المال، يعتقد الكثيرون في هذا بقوة مما يجعلهم يدعمون إجبار الدول على القبول بهذه "الإصلاحات"، بأي وسيلة ممكنة، حتى وإن قل التأييد العام لمثل هذه الإجراءات.

إن التحدي الأعظم لا يكمن في المؤسسات في حد ذاتها فحسب، بل أيضاً في العقليات: فالاهتمام بالبيئة مع الحرص على إعطاء الفقراء الخيار ليقولوا كلمتهم في القرارات التي تؤثر عليهم، وتعزيز الديمقراطية، والتجارة العادلة كلها أمورٌ ضرورية إذا أُريد تحقيق المنافع المحتملة للعولمة. أن المشكلة هي أن هذه المؤسسات أصبحت تعكس عقليات أولئك الذين

تخضع هذه المؤسسات لمساءلتهم. إن محافظ البنك المركزي يبدأ يومه قلقاً بشأن إحصائيات التضخم وليس الفقر؛ ويقلق وزير التجارة بشأن أرقام الصادرات وليس مؤشرات التلوث .

إن العالم مكان معقد. وتركز كل فئة في المجتمع على الجزء يؤثر عليها بشكل أكبر. فيقلق العاملون والموظفون بشأن الوظائف والأجور، ورجال الأعمال بشأن معدلات الفائدة وسرعتها. ومعدلات الفائدة المرتفعة أمر جيد بالنسبة للدائنين - بشرط أن يحصلوا على السداد. ولكن العاملين ينظرون إلى أسعار الفائدة المرتفعة على أنها تبعث على التذني الاقتصادي، وهذا يعني البطالة بالنسبة لهم. فلا عجب في أنهم يرون الخطر في أسعار الفائدة المرتفعة. إن التضخم هو الخطر الحقيقي بالنسبة لرجل المال الذي أقرض ماله على المدى الطويل، فقد يعني التضخم أن الدولارات التي يحصل عليها ستصبح عما قريب بلا قيمة.

أثير في مناقشات السياسة العامة جدل قليل، وبشكل منفتح فيما يتصل بمصالحهم الشخصية، وغُلف كل شيء بعبارات "المصلحة العامة". إن تقييم مدى تأثير سياسة معينة على المصلحة العامة يتطلب نموذجاً برؤية كيفية عمل المنظومة بأكملها. قدم آدم سميث نموذجاً لهذا النوع مجادلاً لصالح الأسواق، و قدم كارل ماركس نماذج بديلة، مدركاً للآثار العكسية التي طالت العمال في زمانه. لقد كان لنموذج ماركس تأثيراً هائلاً على الرغم من العيوب العديدة المثبتة بالوثائق، خاصة في الدول النامية حيث يبدو أن الرأسمالية لم تحقق وعودها للمليارات من الفقراء، وأصبح ضعفها بانهييار الإمبراطورية السوفيتية خير شاهد. ولقد ساد نموذج السوق مع ذلك الانهيار وهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمي .

لكن لا يوجد نموذج "واحد" للسوق فحسب، فهناك فروقات مذهلة ولافتة للنظر بين النسخة اليابانية لنظام السوق وبين النسخ الألمانية والسويدية والأمريكية. هنالك دول عديدة بمتوسط دخل للفرد مماثل للولايات المتحدة، ولكن حيثما يقل عدم المساواة، يقل معه الفقر، ويرتفع مستوى الصحة، والجوانب المعيشية الأخرى (على الأقل في حكم من يعيشون هناك). رغم وجود السوق في مركزي كلاً من النسخة الرأسمالية السويدية والأمريكية، تتبنى الحكومة أدواراً مختلفة جداً ، فتأخذ الحكومة على عاتقها في السويد مسئوليات أعظم إلى حد بعيد في الرعاية الاجتماعية؛ فهي مستمرة في توفير خدمة أفضل في الصحة العامة، وفي التأمين ضد البطالة وامتيازات أفضل للتوظيف إلى حد بعيد، أكثر مما تفعله الولايات المتحدة. وما زالت ناجحة في كل تفاصيلها حتى فيما يتعلق بالابتكارات المرتبطة بـ "الاقتصاد الجديد".

يعتبر النموذج الأمريكي بالنسبة للكثير ممن الأمريكان ولكن ليس لكل الأمريكان،

قد عمل بشكل جيد؛ ويبدو لغالبية السويديين أن النموذج الأمريكي غير مقبول - فهم يرون أن نموذجهم قد خدمهم بصورة جيدة. وإن النماذج الآسيوية المتنوعة وبالنسبة للأسويين قد عملت على نحو جيد، وهذا صحيح أيضاً بالنسبة لماليزيا وكوريا تماماً مثل الصين وتايوان حتى مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المالية العالمية .

لقد بين علم الاقتصاد في الخمسين عاماً الماضية، الأسباب والظروف التي في ظلها تكون السوق رائجة و"الأوقات التي لا تكون فيها كذلك". لقد أوضح لماذا تؤدي الأسواق إلى تدن الإنتاج لبعض الأشياء - مثل البحث الأساس - وفرط الإنتاج لأشياء أخرى مثل التلوث. إن الإخفاقات الهائلة والمثيرة هي الهبوط المتكرر والركود والكساد التي شوهدت الرأسمالية على مدى المائة سنة الماضية، والتي تركت عدداً ضخماً من العاملين بدون عمل، وجزءاً كبيراً من أسهم رأس المال غير مستغل بالقدر الكافي. ولكن على الرغم من هذه الأمثلة الأكثر وضوحاً على إخفاقات السوق، إلا أنه يوجد عدد لا حصر له للإخفاقات الغامضة، كما في الحالات التي فشلت فيها الأسواق في الخروج نتائج فاعلة.

لقد لعبت الحكومة ولا زال بإمكانها أن تلعب دوراً جوهرياً مهماً ليس في تخفيف حدة هذه الإخفاقات من السوق فحسب، بل أيضاً في تأمين العدالة الاجتماعية. ويمكن أن تترك عمليات السوق بذاتها الكثير من الناس بمرور قليل لينجو بها. أدت الحكومات في الدول التي كانت الأكثر نجاحاً، في الولايات المتحدة وشرق آسيا هذه الأدوار، وأدتها في معظم الأدوار بشكل جيد إلى معقول. وقد وقّرت الحكومات تعليماً ذا جودة عالية للجميع وجهّزت كثير من البنية التحتية، بما في ذلك البنية التحتية المؤسسية، مثل النظام القانوني الذي يعد شرطاً لازماً للأسواق حتى تعمل بشكل فاعل. وقاموا بتنظيم القطاع المالي بما يضمن أن أسواق رأس المال قد عملت بصورة أكبر بالطريقة التي كان يفترض لها أن تعمل بها - فوفروا دخلاً إضافياً آمناً للفقراء. وقاموا بتطوير التقنيات من الاتصالات والزراعة والماكينات الدوارة والرادار. وعلى الرغم من أنه يوجد مناقشة نشطة في الولايات المتحدة والأماكن الأخرى حول ما هو الدور المحدد الذي ينبغي على الحكومة القيام به، إلا أنه يوجد اتفاق واسع على أن الحكومة لها دور في جعل أي مجتمع وأي اقتصاد يعمل بكفاءة وإنسانية.

توجد خلافات مهمة حول الاقتصاد والسياسة المجتمعية في ديموقراطياتنا. فبعض هذه الخلافات يكون حول القيم - ما مقدار الانحطاط البيئي الذي ينبغي أن نتسامح فيه إذا كان يسمح لنا

بإجمالي أعلى للنتائج المحلي)؛ إلى أي مدى ينبغي أن نكون مهتمين بالفقراء (ما هو مقدار الذي نحن عازمون على تقديمه من التضحية بإجمالي دخلنا، إذا كان يسمح لبعض الفقراء بالخروج من ضائقة الفقر، أو ليكونوا أغنياء بعض الشيء): أو إلى أي مدى ينبغي نكون مهتمين بديموقراطيتنا (هل نحن راغبون في المساومة على الحقوق الأساسية، مثل الحق في المشاركة، فإذا أمنا بذلك، سينمو الاقتصاد بصورة أسرع. إن بعض هذه الخلافات تدور حول كيفية سير الاقتصاد. فالمقترحات التحليلية واضحة: إذ أنه حيثما توجد معلومات غير سليمة أو سوق مختلة (وذلك دائماً)، توجد مبدئياً تدخلات من قبل الحكومة - حتي من الحكومات التي تعاني من نفس النقص في المعلومات - والتي يمكن أن تزيد من كفاءة السوق. إن افتراضات التي تستند عليها أصولية السوق كما رأينا في الفصل الثالث، لاتكبح جماح الاقتصادات المتقدمة، إذا تجاوزنا عن ذكر الدول النامية. لكن المدافعين لأصولية السوق لا يزالون يجادلون حول أن أوجه القصور في السوق صغيرة نسبية، وهي في الحكومة كبيرة نسبياً. إنهم يرون أن الحكمة جزء من المشكلة أكثر من كونها جزء من الحل؛ إذ أن مسؤولية البطالة تقع على عاتق الحكومة لتخصيصها أجوراً مرتفعة جداً، أو لمنحها النقابات سلطة أكر من اللازم.

كان آدم اسميث أكثر واعياً بمحدودية السوق- بما فيها المهددات التي شكلتها عيوب التنافس - من أولئك الذين يدعون أنهم اتباعه المتعصبين. كان اسميث كذلك أكثر وعياً بالسياق الاجتماعي والسياسي الذي يجب أن تسير ضمنه كل الاقتصادات. وإذا أريد لاقتصاد ما النجاح فإن الترابط الاجتماعي من الأهمية بمكان: إذ أن العنف في المدن في أمريكا اللاتينية و الحرب الأهلية في أفريقيا تخلق بيئة معادية للإستثمار والنمو. ولكن كما يمكن أن يؤثر الترابط الاجتماعي على الأداء الاقتصادي فإن العكس أيضاً صحيح: فالسياسات التقشفية بصورة مفرطة - سواء كانت نقدية انكماشية أو سياسات ضريبية في الأرجنتين أو قطع المعونات الغذائية عن الفقراء في أندونيسيا - من المتوقع أن تنتشأ عنها قلاقل واضطرابات. هذه الحالة خاصة عندما يعتقد بأنه يوجد ظلم متفشي - مثل المليارات التي تذهب لإجراء وتمويل حزم الإنقاذ المالي في اندونيسيا، وعدم ترك أي شيء للذين أرغموا على ترك العمل.

دافع استيفلتز في عمله الخاص - في كلا من كتاباته ودوره مستشاراً للرئيس ومديراً اقتصادياً للبنك الدولي - عن رأي متزن لدور الحكومة، وهو رأي يعترف بكل من إخفاقات

الأسواق والحكومة، لكنه يراها الإثنان عاملين سوياً، في شراكة، مع الطبيعة المحددة الواضحة لتلك الشراكة متفاوتة ضمن الدول، استناداً إلى كلاً من مراحل التطور السياسي والاقتصادي التي يمرون بها.

ولكن أياً كانت مرحلة التطور السياسي والاقتصادي، فإن الحكومة تحدث فرقاً. إن كلاً من الحكومات الضعيفة والمتطفلة جداً تعيق الاقتصاد والنمو. فقد جُلبت الأزمة المالية الآسيوية بسبب الإخفاق في انفاذ القانون. إن التخصيص من دون البنية التحتية المؤسسية الضرورية في الدول المتحولة، تقود إلى استلاب الأصول بدلاً من إنتاج ثروة. كانت الاحتكارات المخصصة في الدول الأخرى بدون تنظيم أكثر قدرة من احتكارات الدولة على استغلال المستهلكين. وبالمقابل، إن التخصيص المصحوب بتنظيم وإعادة هيكلة مؤسسية وحوكمة قوية للشركات¹، قد قد أدى إلى نمو أعلى.

إن وجهة نظر استيفلتز، مع ذلك، ليست لوضع حد لهذا الجدل، أو لإحاط مفاهيمه الخاصة عن دور الحكومة الأسواق، بل للتأكيد على أنه توجد خلافات حقيقية حول هذه القضايا حتى في الخبراء الاقتصاديين المتمرسين. ولقد توصل بعض الناقدين لعلم الاقتصاد وللخبراء الاقتصاديين إلى خلاصة مفادها أن خبراء الاقتصاد دائماً مختلفين، لذلك هم يحاولون صرف النظر عن أي شيء يقوله خبراء الاقتصاد. وهذا خطأ. إذ يوجد اتفاق كبير على بعض القضايا، مثل ضرورة أن تعيش الدول في حدود إمكاناتها، وخطورة التضخم المفرط.

إن المشكلة هي أن صندوق النقد الدولي (IMF) (والمنظمات الاقتصادية الأخرى أحياناً) يقدم ما ليس بمتفق عليه على نطاق واسع على أنه توصيات سياسية وتشريعات عقديّة منزلة؛ وحقاً بالنسبة لمسألة تحرير سوق رأس المال كان يوجد بالكاد دليل مؤيد وقدر كبير من الأدلة ضدها. وكما يوجد اتفاق على أنه لا يمكن لاقتصاد أن ينجح في ظل تضخم مفرط، لا يوجد إجماع حول المكاسب التي يمكن أن تأتي من تخفيض التضخم إلى مستويات متناقصة؛ إذ أن هنالك دليل ضئيل على أن دفع التضخم إلى مستويات متناقصة يثمر بمكاسب متعادلة مع التكاليف، ويعتقد بعض خبراء الاقتصاد أن هنالك أرباح "سالبة" بسبب الدفع بالتضخم إلى مستوى منخفض جداً².

إن السخط إزاء العولمة لم ينشأ فقط عن أن علم الاقتصاد

فيما يبدو أنه يُقحم في كل الأمور الأخرى، بل بسبب أن وجهة نظر معينة لعلم الاقتصاد – وهي أصولية السوق – قد أقحمت في كل النظريات الأخرى. إن المعارضة للعولمة في كثير من أجزاء العالم ليست للعولمة في حد ذاتها – لمصادر الجديدة لتمويل النمو أو لأسواق الصادرات الجديدة – وإنما لمجموعة معينة من المعتقدات، ألا وهي سياسات وشنطن المجمع عليها والتي فرضتها المؤسسات المالية العالمية. وهي ليست مجرد معارضة للسياسات نفسها، وإنما لنظرية أن هناك مجموعة واحدة من السياسات هي الصحيحة. هذه النظرية تحلق في واجهة كل من علم الاقتصاد الذي يؤكد على أهمية المعاوزات، والمنطق السليم المألوف. ويضيف استيفلتز: لدينا في ديموقراطياتنا الخاصة حوارات نشطة في كل جانب من جوانب السياسة الاقتصادية؛ ليس في الاقتصاد الكلي فحسب، بل في قضايا مثل التكوين الصحيح لقوانين الإفلاس أو تخصيص الكفالة الاجتماعية. يشعر الكثيرون من بقية أنحاء العالم بأنهم محرومون من تحديد خياراتهم التي تخصهم، بل وبأنهم يجبرون على تبني خيارات قد رفضتها دول مثل الولايات المتحدة.

لكن كما حرم الالتزام بأيدولوجيات معينة دولاً من الخيارات التي ينبغي أن تكون ملكاً لهم، فقد ساهم أيضاً بقوة في إخفاقاتهم. يختلف البناء الاقتصادي في كل أقاليم العالم لدرجة كبيرة؛ فعلى سبيل، المثال لدى شركات شرق آسيا مستويات عالية من الديون، وتقل هذه المستويات نسبياً في الشركات التي في أمريكا اللاتينية. إن النقابات قوية في أمريكا اللاتينية وضعيفة في معظم آسيا. ويتغير البناء الاقتصادي مع الزمن – وهذا تم تأكيده عبر القرارات الاقتصادية الجديدة في السنوات الأخيرة. لقد التقدم في علم الاقتصاد في الثلاثين سنة الماضية على دور المؤسسات المالية في المعلومات، وفي تغيير أنماط التنافس العالمي. وقد دَوّن جوزيف استيفلتز كيف أن هذه التغييرات قد بدلت وجهات النظر المتعلقة بكفاءة السوق الاقتصادية، وقد بدلت أيضاً وجهات النظر المتعلقة بردود الأفعال المناسبة للأزمات.

لقد واجهت هذه الرؤى الجديدة (والأكثر أهمية إدراجها في السياسة الاقتصادية) مقاومة في داخل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي (IMF)، تماماً مثلما قاومت هذه المؤسسات أن تنظر إلى تجارب شرق آسيا، التي "لم" تتبع سياسات واشنطن المجمع عليها، وقد نمت أسرع من أي منطقة أخرى في العالم. إن هذا الفشل في الاستفادة من دروس علم الاقتصاد الحديث، ترك هذه المؤسسات مُعدّة بصورة سيئة للتعامل مع أزمة شرق آسيا عندما حدثت، وأقل قدرة على تعزيز النمو الاقتصادي حول العالم.

لقد شعر صندوق النقد الدولي بأن لديه احتياج قليل إلى أن يأخذ في الاعتبار هذه الدروس، لأن عرف الأجوبة؛ وإذا لم يقدمها لهم علم الاقتصاد فإن الأيدولوجيا – الإيمان البسيط في الأسواق الحرة – قد فعلت. إن الأيدولوجيا تعطي عدسة عبرها يستطيع أن يرى المرء العالم مجموعة من الاعتقادات المترابطة بإحكام شديد، مما يجعل المرء يحتاج بالكاد إلى إثبات عملي. إن الدليل الذي يناقض تلك المعتقدات يُصرف النظر عنه بصورة مقتضية. وكان تحرير سوق رأس المال بالنسبة للمؤمنين بالأسواق الحرة أمر غير مرغوب بدهة؛ إذ أن المرء لا يحتاج إلى برهاناً على أنها تعزز النمو. والدليل الذي يشير إلى أنه يسبب عدم الاستقرار من شأنه أن يُرفض، باعتباره أحد مجرد تكاليف التعديلات، وجزء من الألم الذي يجب القبول به عند التحول إلى اقتصاد السوق.

الحاجة إلى المؤسسات العامة الدولية

لا يمكننا التراجع عن العولمة، فهي هنا لتبقى. إن المسألة تكمن في الكيفية التي يمكننا بها أن نجعلها تعمل. وإذا كان لها أن تعمل لأبد من مؤسسات عامة عالمية لتساعد في وضع القوانين.

ستركز بالطبع هذه المؤسسات الدولية على المواضيع التي يكون فيها العمل الجماعي مرغوب فيه، أو حتى ضرورياً. كان يوجد في العقود الثلاثة الماضية فهماً متنامياً للظروف التي تحتها كان العمل الجماعي على أي مستوى أمراً لازماً. لقد ناقش جوزيف ستيفلنز فيما سبق مدى وجوب العمل الجماعي، عندما لا تؤدي الأسواق بنفسها إلى مخرجات فاعلة. وعند وجود آثار خارجية – عندما يكون لتصرفات الأفراد آثار على الآخرين الذين لا يدفع هؤلاء الأفراد لهم شيئاً مقابلها ولا يعرضونهم – فإن السوق ستؤدي تماماً إلى فرط الإنتاج لبعض البضائع وتدني الإنتاجية لبضائع أخرى. لا يمكن الاعتماد على الأسواق في إنتاج البضائع التي أساساً هي عامة في الطبيعة، كالدفاع على سبيل المثال³. وقد فشلت الأسواق في بعض المناطق في إثبات وجودها، فمثلاً قدمت الحكومات قروضاً للطلاب، لأن الأسواق في حد ذاتها، فشلت في توفير استثمارات في الرأس مال البشري. ولأسباب متنوعة نجد أن الأسواق في كثير من الأحيان ليست ذاتية التنظيم – توجد حالات ازدهار وحالات إفلاس – لذا فإن للحكومة دور مهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

كان يوجد على مدار القرن الماضي إدراكٌ متنامٍ للمستوى المناسب – محلياً ودولياً أم عالمياً – الذي يكون فيه

العمل الجماعي مطلوباً. إن الأفعال التي تتراكم منافعتها محلياً بصورة كبيرة (الأفعال التي تتعلق بالتلوث محلياً) ينبغي أن تُجرى على المستوى المحلي؛ بينما ينبغي أن تُجرى تلك التي تفيد مواطني دولة بأسرها على المستوى القومي. إن العولمة تعني أنه يوجد إدراك متنامي للميادين الذي تكون فيها الآثار ذات طابع عالمي. فهي تكون في هذه الميادين التي يكون فيها العمل الجماعي واجباً – و تكون فيها أنظمة الإدارة العالمية أمراً جوهرياً. وقد تزامن مع الإعراف بهذه الميادين تشكيل المؤسسات العالمية لمعالجة هذه الشواغل. يمكن تصور أن الأمم المتحدة على أنها تركز اهتمامها على الأمن السياسي العالمي، بينما يفترض إن تركز المؤسسات المالية الدولية، ولاسيما صندوق النقد الدولي (IMF)، على الاستقرار الاقتصادي العالمي. يمكن تصور كلا الإثنين على أنهما يتعاملان مع الآثار الخارجية التي يمكن أن تأخذ أبعاداً عالمية. إن الحروب المحلية يمكن أن تجر إلى أخرى، حتى تصبح بؤر توتر عالمية مالم يتم احتواؤها وإخمادها. إن انكماشاً اقتصادياً في دولة ما يمكن أن يؤدي إلى انكماشات في أماكن أخرى. كان الهم الكبير في عام 1998 هو أن الأسواق الناشئة ربما أدت إلى الإنهيار الاقتصادي العالمي.

لكن هذه ليست بالميادين الوحيدة التي يكون فيها العمل الجماعي ضرورياً. توجد قضايا بيئية عالمية، وخاصة تلك التي تتعلق بالمحيطات والغلاف الجوي. فالانحباس الحراري العالمي تسبب فيه استخدام الوقود الاحفوري من قبل الدول الصناعية، مما أدى إلى تركيز الغازات المسببة للانحباس الحراري (ثاني أكسيد الكربون CO₂)، مؤثراً على أولئك الذين يعيشون في اقتصادات ما قبل الصناعة، سواء كانوا في جزيرة البحر الجنوبي أو في قلب أفريقيا. إن ثقب الأوزون المتسبب فيه استخدام مركبات الكلوفلوروكربون (CFCs) أيضاً يؤثر على كل انسان – ليس في فقط أولئك الذين استفادوا من استخدام هذه الكيماويات. ولما تعاضمت أهمية هذه القضايا البيئية، جرى التوقيع على التوقيع على معاهدات دولية. وقد سار بعضها جيداً وعلى نحو لافت للنظر، مثل التي وجهت نحو مشكلة الأوزون (بروتوكول مونتريال عام 1987)؛ بينما لم تحدث الأخرى – مثل تلك التي تناولت مسألة الاحتباس الحراري – تأثيراً كبيراً في المشكلة بعد.

توجد أيضاً قضايا صحية عالمية مثل انتشار شديدة العدوى، مثل نقص المناعة المكتسبة AIDS، الذي يصعب إيقافه. لقد منظمة الصحة العالمية WHO في استئصال بعض الأمراض، أبرزها عمى الأنهار، والجذري، ولكن التحديات الماثلة في كثير من مجالات

الصحة العامة لاتزال هائلة. إن المعرفة في حد ذاتها بضاعة عامة عالمية مهمة: فثمررة المعرفة يمكن أن يفيد منها أي شخص، وفي كل مكان، مع عدم وجود تكلفة إضافية أساساً.

إن العون الإنساني الدولي هو شكل من أشكال العمل الجماعي الذي ينطلق من التعاطف المشترك نحو الآخرين. إنهم – وبكفاءة مثل كفاءة السوق – لا يضمنون أن الأفراد لديهم طعام كافٍ أو مأوى أو ملابس ليرتدوها. إن مهمة البنك الدولي هي استئصال الفقر، وفعل ذلك عبر تقديم العون للإنسان في وقت الأزمات بنفس مقدار عظم تمكين الدول لتنمو، وتنهض معتمدة على ذاتها.

على الرغم من أن المؤسسات المختصة في معظم هذه المناطق قد طورت من استجابتها لاحتياجات محددة، إلا أن الإشكالات التي يواجهونها كثيراً ما تكون متداخلة. يمكن ان يؤدي الفقر إلى ترد بيئي، والتردي البيئي يمكن أن يقود إلى الفقر. فالناس في الدول الفقيرة مثل نيبال مع قلة ما يحتاجونه من أجل الطاقة والتدفئة يقلل إلى حد زوال الغابات، وتعري الأرض من الأشجار وتمشط للحصول على وقود من أجل الطهي والتدفئة، مما أدى إلى تعرية التربة ومن ثم إلى إفقارها إلى حد بعيد.

لقد عززت العولمة الإحتياج إلى العمل الجماعي العالمي، وأهمية البضاعة العامة العالمية بزيادة التكافل بين الناس. لذا فإن عدم سير المؤسسات العالمية على أكمل وجه ليس أمراً مفاجئاً: فالمشاكل معقدة والعمل الجماعي على أي مستوى أمر صعب. ولكننا وثقنا في الأبواب السابقة شكاوى تتجاوز بكثير تهمة أنهم لم يسيروا على العمل على أكمل وجه. لقد كانت إخفاقاتهم جسيمة في بعض الحالات واتبعوا في حالات أخرى اجندة غير متزنة – مع بعض الاستفادة من العولمة أكثر من الآخرين، و بعض التعرض للأذى فعلياً.

الحاكمية:

لقد تتبعنا حتى الآن إخفاقات العولمة وصولاً إلى حقيقة أنه عند وضع قواعد اللعبة، قد سادت على ما يبدو عقليات ومصالح تجارية ومالية داخل المؤسسات الاقتصادية الدولية. أصبحت تسود وجهات نظر معينة لدور الحكومة والأسواق – وجهات النظر التي ليست

مقبولة عالمياً لدي الدول المتقدمة، ولكنها فرضت على الدول النامية وذات الاقتصاد الذي يمر بمرحلة التحول.

والسؤال هو: ما هي الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا؟ وأن الإجابة ليس من الصعب إيجادها، وهي أن وزراء المالية ومحافظوا البنك المركزيين يجلسون على طاولة صنع القرارات في صندوق النقد الدولي (IMF)، و وزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية (WTO) . وحتى عندما يتوسعون لإدخال سياسات لصالح القومية لبلدانهم إلى أبعد حد، ينظرون إلى العالم عبر وجهات نظر معينة، وحتماً أضيق أفقاً.

لقد جادل استيفلنتز في أنه توجد حاجة إلى التغيير في العقلية. ولكن العقلية لمؤسسة ما مرتبطة - بدون شك - بمن هو مسئول بشكل مباشر. أن مسألة حق التصويت ومن الذي يملك مقعداً على الطاولة - حتى وإن امتلك حقاً محدوداً في التصويت - تحدد من هم الذين يسمع لأصواتهم. لا يهتم صندوق النقد الدولي (IMF) فقط بالإجراءات الفنية ضمن المصرفيين، مثل كيفية جعل أنظمة مقاصة الشيكات المصرفية أكثر فاعلية. إن تصرفات صندوق النقد الدولي (IMF) تؤثر على حياة وسبل عيش المليارات من الناس في انحاء الدول النامية، ومع ذلك هي لا رأي لها في تصرفاتها. العمال الذين فصلوا عن العمل نتيجة لبرامج صندوق النقد الدولي (IMF) ليس لديهم مقعد على الطاولة؛ بينما أن أصحاب البنوك الذين يلحون على الحصول على السداد مُمثلون بصورة جيدة عند وزراء المالية ومحافظي البنك المركزي. لقد كان التبعات أمراً يمكن التنبؤ به: مجموعة تدابير الإنقاذ المالي التي تولي اهتماماً كبيراً لحصول الدائنين على السداد أكثر من المحافظة على الاقتصاد لإنتاج كامل. وبالمثل كانت التبعات لتشكيلة إدارة المؤسسة متوقعة؛ إذ كان هناك اهتمام بإيجاد قائد تتوافق آراؤه مع أصحاب الأسهم أكثر من الاهتمام بإيجاد شخص على دراية بمشاكل الدول النامية، التي تشكل الدعامة الأساسية ومن صميم عمل الصندوق الدولي في الوقت الحاضر.

إن الإدارة في منظمة التجارة العالمية (WTO) أكثر تعقيداً. مثلما في صندوق النقد الدولي (IMF) إن أصوات وزراء التجارة هي التي يسمع لها. فلا عجب إذن في أن الاهتمام القليل يوجه للبيئة. ومع ذلك فإن إجراءات التصويت في صندوق النقد الدولي (IMF) تضمن الهيمنة للدول الغنية، وكل دولة في منظمة التجارة العالمية (WTO) لها صوت واحد والقرارات تتخذ إلى درجة كبيرة بالإجماع. إلا أنه عملياً كان للولايات المتحدة وأوروبا هيمنة في الماضي. وقد يكون هذا

قد تغير الآن. ألحت الدول النامية في آخر لقاء في الدوحة على أنه إذا أستهلت جولة أخرى من المفاوضات التجارية، فإنه يجب الإصغاء إلى مصالحهم وأن يحققوا بعض الإمتيازات الملحوظة. وأصبح لدى الدول النامية بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) صوت قوي في جانبهم. على الرغم من أن مصالح الصين والكثير من تلك الدول النامية لا تتفق بشكل تام.

إن التغيير الجوهري المطلوب لجعل العولمة تعمل كما ينبغي هو التغيير في الإدارة. هذا يستلزم تغييراً على مستوى صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي - تغييراً في حقوق التصويت، وتغييرات في كل المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان أن أصوات وزراء التجارة ليست هي وحدها التي يسمع لها في منظمة التجارة العالمية (WTO)، أو أن أصوات وزراء المالية هي التي يسمع لها في صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي.

إن مثل هذه التغييرات لن تكون سهلة. فمن المرجح أن تتخلى الولايات المتحدة حقها المؤثر في النقض في صندوق النقد الدولي (IMF). وليس من المرجح أن تتخلى الدول الصناعية المتقدمة عن أصواتها فيكون للدول النامية المزيد من الأصوات. سيطرحون كذلك حججاً واهية: كأن تخصص للدول النامية حقوق التصويت كما في الكثير من المؤسسات على أساس المساهمات في رأس المال. كان من شأن الصين أن تصبح راغبة منذ وقت طويل في زيادة مساهماتها في رأس المال، إذا كان ذلك مطلوباً لإعطائها المزيد من حقوق التصويت. لقد حاول بول أو نيل أمين سر وزارة الخزانة الأمريكية أن يعطي انطباعاً بأن دافعي الضرائب الأمريكيين، وهم السباكين والنجارين، هم الذين يدفعون المليارات من الدولارات لحزم الإنقاذ المالي- كان أن يكون لهم صوت لأنهم يدفعون التكلفة. لكن ذلك أمر خاطئ. فالمال يأتي في نهاية المطاف من العمال ودافعي الضرائب الآخرين لسداد قروض صندوق النقد الدولي (IMF) في جميع الأحوال تقريباً.

على الرغم من أن التغيير ليس سهلاً إلا أنه أمر ممكن. إن التغييرات التي استشفنتها الدول النامية من الدول المتقدمة في نوفمبر 2001م كئمن لبداية جولة أخرى من المفاوضات التجارية - تظهر أنه قد حدث على الأقل في منظمة التجارة العالمية (WTO) تغيير في سلطة التفاوض.

لا يزال ستيقلنز غير متفائلاً بأن الإصلاحات الجوهريّة في الإدارة "الرسمية" لصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي سوف تأتي قريباً. إلا أنه يوجد على المدى القصير، تغييرات في "الممارسات" و"الإجراءات"، والتي يمكن ان يكون لها آثاراً ملموسة. يوجد في البنك الدولي أربعة

وعشرون مقعداً حول الطاولة. وكل مقعد يتحدث بالنيابة عن عدة دول. وتمتلك إفريقيا القليل جداً من المقاعد في التشكيل الحالي، ببساطة لأنها تمتلك القليل جداً من الأصوات، وهي تمتلك هذا القدر القليل جداً من الأصوات - كما ذكرنا - لأن الأصوات خصصت على أساس القوة الاقتصادية. يستطيع المرء حتى من دون تغيير في إجراءات التصويت، أن يمتلك المزيد من المقاعد الأفريقية؛ بأن تكون أصواتهم مسموعة حتى وإن لم تحسب.

تتطلب المشاركة الفاعلة أن تكون الدول النامية على معلومات وافية. لان الدول النامية فقيرة، فهي ببساطة لا تستطيع أن تتحمل نوع الموظفين الذي يمكن أن تحشده - مثلاً الولايات المتحدة لتدعم مراكزها في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية. وإذا كانت الدول المتقدمة جادة في أن تولي المزيد من الاهتمام بشأن أصوات الدول النامية، فعليها أن تساعدنا بتمويل مؤسسة فكرية بحثية - مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية- من شأنها ان تساعدنا في وضع استراتيجيات وصياغة أوضاعها.

الشفافية:

يقل عن التغيير الجوهري في حكمهم، أهم سبيل لضمان أن المؤسسات الدولية أسرع استجابة للفقراء، وللبيئة، وعلى نطاق أوسع للشئون السياسية والاجتماعية التي قد أكد عليها استيقلنز - ألا وهو إنكفاء الانفتاح والشفافية. ولقد أصبحنا نسلم جداً بالدور المهم الذي تقوم به الصحافة الحرة والمستنيرة، في كبح الجماع حتى لحكوماتنا المنتخبة ديموقراطياً، إذ بها يخضع للرقابة والتدقيق كل خطأ وأدنى حماقة ترتكب أو أي محسوبية، وبها كذلك يعمل ضغط الرأي العام بكل قوة. أن الشفافية مهمة أيضاً في المؤسسات العامة مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، لأن قادتها لم ينتخبوا بشكل مباشر. بالرغم من أنها عامة لا توجد مساءلة "مباشرة" في العن. ولكن بينما يشير هذا إلى أن هذه المؤسسات ينبغي أن تكون كذلك منفتحة بصورة أكبر، في الحقيقة هم أيضاً أقل شفافية.

تؤثر مشكلة الإفتقار إلى الشفافية على كل المؤسسات الدولية وإن كان ذلك بطرق مختلفة اختلافاً طفيفاً. إن في منظمة التجارة العالمية (WTO)، كل المفاوضات التي تقود على اتفاقيات، تُجرى خلف أبواب مغلقة، جاعلة - إلى أن يفوت الأوان - من الصعب معرفة مدى النفوذ المؤسسي وبعض المصالح الخاصة الأخرى. أن مداولات فرق التحكيم التابعة

لمنظمة التجارة العالمية (WTO) التي تحكم بشأن ما إذا كان هنالك إخلال ما ببنود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) قد حدث سراً. لربما لم يكن أمراً مفاجئاً أن محامي التجارة ومسؤولي التجارة السابقين يولون - على سبيل المثال- اهتماماً ضئيلاً بشأن البيئة، ولكن بإخراج هذه المداولات إلى العلن فذلك إما أن يجعل الرقابة العامة على هذه الفرق أكثر استشعاراً للمسئولية تجاه شأن العامة، أو أن يحدث اصلاحاً في عملية التحكيم.

لقد جاء على نحو طبيعي صندوق النقد الدولي (IMF) بنزعه إلى السرية، و كذلك درجت البنوك المركزية على أن تكون سريةً. ويعتبر الكتمان أمراً طبيعياً داخل المجتمع المالي، على النقيض من الأوساط الأكاديمية التي تعد فيها المجاهرة أمراً مقبولاً. بل وكذلك دافع قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001، وزير الخزانة عن سرية الأعمال المصرفية الخارجية. إن المليارات من الدولارات التي توجد في جزر كايمان وما شابهها من المراكز الأخرى، لم تتوفر هذه الأموال بسبب تقديم خدمة مصرفية أفضل من تلك التي وول استريت أو لندن أو فرانكفورت، وإنما لأن السرية سمحت لها بالإنخراط في التهرب من الضرائب وتبييض الأموال، وغيرها من الأفعال الشائنة الأخرى. الشيء الوحيد التي الذي تم التعرف عليه بعد الحادي عشر من سبتمبر من تلك الأفعال الشائنة هو تمويل الإرهاب.

لكن صندوق النقد الدولي (IMF) ليس بنكاً خاصاً، إنما هو مؤسسة عامة.

إن غياب الخطاب المفتوح يعني أنه توجد نماذج وسياسات لم تخضع لانتقاد موجه في أوانه. وإذا كانت أفعال وسياسات صندوق النقد الدولي (IMF) أثناء أزمة عام 1997، قد أخضعت للعملية الديمقراطية المتعارف عليها، وكانت هنالك مناقشة كاملة ومفتوحة عن السياسات التي يقدمها صندوق النقد الدولي (IMF) كان من الممكن أن لا تعتمد على الإطلاق، و أن تنشأ سياسات أكثر تعقلاً منها. إن ذلك الخطاب ربما لن يكون قد كشف عن الافتراضات الخاطئة التي أسست عليها الوصفات السياسية فحسب، بل أيضاً كانت ستظهر أن مصالح الدائنين تقدم على مصالح العمال والمشروعات الصغيرة. كانت هنالك مسارات بديلة للعمل حيث تتحمل فيها هذه الأطراف القوية أقل قدرأ من المخاطرة، وربما كان من الممكن أن تحظي بالاهتمام الجاد الذي تستحقه.

رأيت في وقت مبكر، عندما كنت في مجلس المستشارين الاقتصاديين أن أتفهم تلك القوي الهائلة التي تقود التكتم. أن السرية سمحت لمسئولي الحكومة بنوع من حرية التصرف ما كانوا ليجدوه لوأن أعمالهم خضعت للرقابة العامة.

لم تجعل السرية حياتهم سهلة، ولكنها سمحت للمصالح الخاصة ببسط نفوذها. لقد خدمت السرية أيضاً في إخفاء الأخطاء سواء كانت بريئة أم لا. وكما يقال أحياناً: " إن سطوع الشمس هو أقوى مضاد للتعفن" .

إن السرية تولد الشكوك حتي وإن لم تُوجّه السياسات بمصالح خاصة – فمصالح من هي التي تخدم حقاً؟ مثل هذه الشكوك – حتى عندما لا يكون لها أساس من الصحة – فإنها تقوض الاستدامة السياسية للسياسات. إن الذي ساعد على إمداد حركة الاحتجاج هو هذه السرية والشكوك التي أثارها. ولقد كان من مطالب المحتجين تحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية.

كان لهذه المطالب صدى خاص لأن صندوق النقد الدولي (IMF) نفسه أكد على أهمية الشفافية في خضم أزمة شرق آسيا. إحدى النتائج التي كان واضحاً أنها غير مقصودة، للخطاب المنمق من صندوق النقد الدولي عن الشفافية، كانت في نهاية المطاف عندما انقلبت الأضواء الكاشفة للشفافية لتسطع على صندوق النقد الدولي (IMF) نفسه – تبين أن هنالك تقصيراً.

إن السرية أيضاً تقوض أركان الديمقراطية. ويمكن أن توجد مساءلة ديموقراطية فقط عندما يكون أولئك الذين من المفترض ان تؤول إليهم مسئولية هذه المؤسسات العامة على دراية تامة بما يفعلونه، بما في ذلك الخيارات التي واجهها وكيف صنعت تلك القرارات. رأينا في الفصل الثاني كيف أن الديمقراطية الحديثة صارت تعترف بحق المواطنين الأساسي في أن يعرفوا، والذي نُفِّذ بالقوانين مثل قانون أمريكا لحرية المعلومات. رأينا أيضاً مع ذلك أن صندوق النقد الدولي (IMF) مع تبنيه الشكلي للانفتاح والشفافية إلا انه لم يعتنق هذ الأفكار بعد. ولا بد له من ذلك.

إصلاح صندوق النقد الدولي (IMF) والنظام العالمي:

توجد بعض المواضيع المشتركة التي تواجه عملية الإصلاح في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية، ولكن لدى كل مؤسسة مجموعة المشاكل التي تخصها. وإن جوزيف ستفلتز قد بدأ بصندوق النقد الدولي (IMF) لأسباب منها أنه يبرز على نحو أكثر وضوحاً بعض المشكلات بقدر أقل من المؤسسات الأخرى.

بدأ استيقلنز الفصل السابق متسائلاً في أنه كيف لمؤسسة تمتلك أمثال هؤلاء الموظفين الموهوبين (و ذوي الأجور العالية) الذين يؤدون عملهم بطريقة روتينية جامدة، أن يرتكبوا أخطاءً كثيرة جداً؟ لقد اقترح استيقلنز أن جزءاً من المشكلة من التنافر وعدم الانسجام بين هدفه المعلن والهدف الذي قد أنشئ من أجله أصلاً، تعزيز الاقتصاد العالمي، والأهداف الأحدث – كتحريك سوق رأس المال – التي عملت على خدمة النصالح المالية للمجتمع المالي أكثر من الاستقرار العالمي. أدى هذا التنافر إلى حالة من عدم الانسجام والتناقضات التي كانت أكثر من مجرد مسائل أكاديمية. فلا عجب إذن في أنه كان من الصعب أن تنشأ سياسات متسقة محكمة. كثيراً ما استبدل علم الاقتصاد أيضاً بالأيدولوجية. أيدولوجية تعطي توجيهات واضحة، أن لم تكن في الغالب إرشاد مصنوعة، وأيدولوجية تتطابق بوجه عام مع مصالح المجتمع المالي، حتى وإن لم تكن تلك المصالح قد خدمت جيداً عندما فشلت في أداء مهمتها.

إن من أهم الفوارق بين "الأيدولوجية" و"العلم" أن العلم يتعرف على الحدود التي عليها يقف المرء. وعلى النقيض، لا يجب صندوق النقد الدولي (IMF) أن يناقش المبهمة المتصلة بالسياسات التي يوصي بها، ولكنه بالأحرى يجب أن يصمم ويبرز صورة على أنه معصوم لا يخطئ. تجعل هذه الوضعية والعقلية من الصعب أن يتعلم من أخطاء الماضي – كيف له أن يتعلم من أخطاء الماضي إن لم يستطع أن يعترف بها؟ بينما ترغ الكثير من المنظمات في أن يعتقد سواهم من الآخرين أنهم بالفعل معصومون، تكمن مشكلة صندوق النقد الدولي (IMF) في أنه يتصرف وكأنه الغالب يؤمن بعصمته.

اعترف صندوق النقد الدولي (IMF) بأخطاءه في أزمة شرق آسيا مقرأً بأن السياسات المالية الإنكماشية قد فاقمت من الكساد، وأن استراتيجية إعادة بناء النظام الاقتصادي في إندونيسيا قد أدت إلى سحب غير اعتيادي للودائع المصرفية، مما لم يزد الحال إلا سوءاً. ولكن ليس بالأمر المفاجئ أن الصندوق و وزارة الخزانة الأمريكية، اللتان مسئولتان عن رصد الكثير من السياسات – قد حاولتا الحد من الانتقادات والمناقشات. كلتاها كان مغتاضاً عندما تطرق البنك الدولي إلى هذه وإلى أخطاء أخرى وحصلت تغطية الصفحة الأولى من صحيفة نيويورك تايمز. ولقد أصدرت أوامر بتكليم الصحيفة. الأجدر بالذكر، أن صندوق النقد الدولي (IMF) لم يتابع المواضيع بعد ذلك. لم يسأل أبداً لماذا حدثت هذه الأخطاء، وما الخطأ في النماذج، أو ما الذي يمكن فعله لمنع تكرار الحوادث في

الأزمات القادمة – ومن المؤكد أنه ستكون أزمات أخرى في المستقبل. (مثلما في يناير لعام 2002م، ستمر الأرجنتين بأزمة. مرة أخرى فشلت حزم صندوق النقد الدولي (IMF) للإنقاذ المالي؛ إذ أن السياسات المالية الإنكماشية التي ألحَّ عليها قد دفعت بالاقتصاد إلى أغوار أعمق من الكساد أكثر من أي وقت مضى.) لم يسأل صندوق النقد الدولي (IMF) أبداً لماذا تستهين نماذجه و "بشكل ممنهج" بعمق الكساد – أو لماذا تكون سياساته "بشكل ممنهج" انكماشية بإفراط .

يحاول صندوق النقد الدولي (IMF) أن يدافع عن موقفه من العصمة المؤسسية، قائلاً بأنه إذا أظهر أنه كان متردداً في قناعته بأن سياسته كانت صحيحة، فسيفقد المصداقية. وهنا تأتي المفارقة الساخرة الحقيقية ثانيةً. هل يمتدح دائماً صندوق النقد الدولي (IMF) "مثالية و رشد" السوق، وحقاً يعتقد أن ذلك يعزز مصداقيته بتكهنات واثقة بإفراط؟ إن التنبؤات التي يتكرر عدم نجاحها تجعل الصندوق يبدو أقل بكثير من أنه لا يخطئ، خاصة إذا كانت السوق رشيدة كما يزعم. لقد فقد اليوم صندوق النقد الدولي (IMF) الكثير من مصداقيته، ليس في الدول النامية فحسب بل أيضاً في مجموعته العزيزة ألا وهي المجتمع المالي. وإذا كان صندوق النقد الدولي (IMF) أكثر أمانة، أكثر صراحة، وأكثر تواضعاً، فيمكن القول بأنه من شأنه أن يكون في وضع أفضل في يومنا هذا.

إن مسؤولي صندوق النقد الدولي (IMF) يدلون بأسباب أخرى لفشلهم ليناقدوا السياسات البديلة والمخاطر التي المتصلة بكلِّ. إنهم يقولون أن ذلك كان من شأنه ببساطة أن يحدث بلبلة في الدول النامية – سلوك متعطرس يعكس شكاً عميقاً في العملية الديمقراطية.

سيكون الأمر جميلاً لو أن صندوق النقد الدولي (IMF) كان قد أشار إلى هذه المشاكل، فسيحدث تغييراً في عقلية و أنماط سلوكه. لكن ذلك ليس من المرجح أن يكون واقع الحال. و بالفعل إن الصندوق كان بطيئاً بشكل ملحوظ في التعلم من أخطائه – لأسباب منها – كما رأينا- الدور القوي للأيدلوجية واعتقاده في العصمة المؤسسية، وجزئياً لأن تركيبه التنظيمي الهرمي يستخدم لضمان انتشار الهيمنة على وجهات النظر العالمية بكافة أرجاء المؤسسة. إن صندوق النقد الدولي (IMF) ليس- في مصطلح المدرسة التجارية الحديثة – ب" منظمة تعليم"، وليس كمثل المنظمات الأخرى التي يصعب عليها التعلم و التأقلم، فهي تجد نفسها في صعوبات عندما تتغير البيئة من حولها.

لقد ناقش استيقلتز في بداية هذا الفصل أن تغييراً جوهرياً في

العقلية من المرجح أن يحدث فقط مع التغيير في الحاكمية، لكن مثل هذا التغييرات من المستبعد أن تحدث على المدى القريب. فالمزيد من الشفافية من شأنه ان يساعد، ولكن مع هذا فإن الإصلاح الفاعل كان يُقاوم.

لقد انعقد اجماع واسع - خارج صندوق النقد الدولي(IMF) - على أن صندوق النقد الدولي(IMF) ينبغي عليه أن يقتصر على مجاله الأساسي، معالجاً للأزمات، ذلك أنه عليه أن لا يتورط بعد الآن (في غير الازمات) في التنمية أو الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويوافق ستفانز على ذلك بشدة - لأسباب منها أن الإصلاحات الأخرى التي تمكنه من تعزيز الديمقراطية والعدالة والتنمية المستدامة، والمرحلة الإنتقالية ببساطة لن تحدث قريباً.

توجد أبعاد أخرى لمسألة تضيق نطاق التركيز. فصندوق النقد الدولي(IMF) هو المسئول حالياً عن جمع إحصائيات اقتصادية قيمة، فالبيانات التي يوردها في التقارير، برغم أنها إلى حد كبير تؤدي عملاً جيداً ، فهي مكشوفة من قبل مسؤوليات التشغيل؛ ولكي يجعل برامجه "تبدو" ناجحة فاعلة، وليجعل الأرقام " تضيف شيئاً "، يجب أن تكون التنبؤات الاقتصادية مضبوطة. ولا يدرك الكثيرون من مستخدمي هذه الأرقام أنها ليست مثل التنبؤات الإعتيادية، ففي هذه الحالات لا يركز إجمالي الناتج المحلي على نموذج إحصائي متطور، ولا حتى على أفضل التقديرات من الذين هم على دراية جيدة بالاقتصاد، وإنما لمجرد أنه جرى " التفاوض " بشأنها، بوصفها جزءاً من برنامج صندوق النقد الدولي(IMF). تنشأ دوماً مثل هذه التعارضات عندما تكون الهيئة التشغيلية هي المسئولة أيضاً عن الإحصائيات، وقد استجابت الكثير من الحكومات بإنشاء هيئة إحصائية مستقلة.

إن المهمة الأخرى للصندوق هي الرقابة، ومراجعة الأداء الاقتصادي للدولة، تحت مشاورات البند الرابع التي نوقشت في الفصل الثاني. وهذه هي الآلية التي أقحم عبرها صندوق النقد الدولي(IMF) وجهات نظره الخاصة في الدول النامية التي لا تعتمد على مساعدته. أن الركود الاقتصادي إذا حدث في دولة ما يمكن أن يحدث أثراً إنعكاسية على دولة أخرى، لهذا فإنه يبعث شعوراً للدول ليضغط كل على الآخر لتعزيز قواهم الاقتصادية؛ فثمة مصلحة عامة عالمية. إن المشكلة تكمن في ورقة التقرير نفسها. يركز صندوق النقد الدولي(IMF) على موضوع التضخم ولكن البطالة والنمو لهما نفس الأهمية. وتكعس أيضاً توصيات سياسته وجهة نظره الخاصة في توازن الحكومة والأسواق. لقد أفتعت تجربة جوزف استينقلتز مع مشاورات البند الرابع في الولايات المتحدة بأن هذه أيضاً مهمة يجب أن يأخذها الآخرون على عاتقهم. إن الرقابة الإقليمية بديل حيوي، لأن أقوى الآثار المباشرة

للركود في دولة ما تكون على جيرانها، وإن الجيران هم أكثر تجاوباً لظروف هذه الدولة .

إن التركيز على رجوع صندوق النقد الدولي (IMF) إلى مهمته الأساسية – مضيئاً لنطاق تركيزه- يمكن لقدر أكبر من المساءلة. يمكننا أن نحاول التأكد من ما إذا كان قد منع الأزمات من الحدث منشئاً بيئة عالمية أكثر استقراراً، وما إذا كان قد عالجه جيداً. ولكن من الواضح أن تضيق نطاق الاهتمام ليس كفيلاً بحل مشكلة المؤسسة: إذ أن جزءاً من الشكوى يكمن في أن السياسات التي أطلقتها قد أخفقت، كتحرير سوق رأس المال الذي أدى إلى تصاعد عدم الاستقرار العالمي، وحزمها الضخمة للإنقاذ المالي سواء أكان في شرق آسيا أو روسيا أو أمريكا اللاتينية.

جهود الإصلاح:

كان هنالك إجماع عام بأن ثمة خطأ ما في النظام الاقتصادي العالمي في أعقاب أزمة شرق آسيا وإخفاقات سياسات صندوق النقد الدولي (IMF)، وأن هناك شيء ما يجب فعله لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقراراً. وبرغم ذلك شعر الكثيرون من المنتسبين لوزارة الخزانة الأمريكية و صندوق النقد الدولي (IMF) بأن الاحتياج كان فقط لإجراء تغييرات ثانوية. و لتعويض فقدان العظمة في التغييرات، فقد صمموا عنواناً فخماً لمبادرة الإصلاح "اصلاح المعمار المالي العالمي". وقد قُصد بالمصطلح اقتراح تغييرات كبرى في قواعد اللعبة التي من شأنها منع حدوث أزمات أخرى.

كانت توجد بعض القضايا الحقيقية تحت الخطاب البلاغي المنمق. ولكن مثلما فعل هؤلاء المسؤولين في صندوق النقد الدولي (IMF) كل ما بوسعهم ليلقوا باللائمة بعيداً عن أخطائهم وبعيداً عن الأخطاء المنهجية، فعلوا كل ما استطاعوا فعله للحد من الإصلاحات، باستثناء ما يؤدي إلى المزيد من النفوذ والمال لصندوق النقد الدولي (IMF) والمزيد من الإلتزامات (كامتثال المعايير الجديدة التي وضعتها الدول الصناعية المتقدمة) على الأسواق الناشئة.

إن مما يعزز هذه الشكوك الطريقة التي جرت بها مناقشات الإصلاح. لقد تمحور حوار الإصلاح "الرسمي" في بعض المؤسسات وقد هيمنت عليه بفاعلية نفس الدول التي "أدارت" العولمة لأكثر من خمسين عاماً. و نال اليوم حوار الإصلاح الكثير من السخرية في انحاء العالم. إن الدول النامية – مواجهة في الطاولة بنفس الأشخاص الذين كانوا

مكلفين بالنظام طيلة الوقت – تتساءل ما إذا كان من المرجح حدوث تغيير حقيقي. وفيما يخص هذه "البلدان الزبائن" لقد كانت تمثيلية تظاهر فيها السياسيون بأنهم يفعلون شيئاً لمعالجة المشاكل بينما تعمل المصالح المالية للمحافظة بأكبر قدر ممكن على الوضع القائم. إن الساخرين كانوا محقين إلى حد ما، فهم إنما كانوا كذلك بعض الشيء فحسب. إن الإزمة قد وضعت في الصدارة الإحساس بأن كان هنالك خطأ ما في مجرى العولمة، و قد حشد هذا الشعور النقاد عبر مشهد طبيعي واسع للقضايا، من الشفافية إلى الفقر وإلى البيئة وإلى حقوق العمل.

يوجد شعور بالرضا عن الذات في داخل المنظمات في حد ذاتها في أوساط الكثير من الأعضاء المؤثرين. وقد بدلت المؤسسات خطاباتها. فهم يتحدثون عن "الشفافية" وعن "الفقر" وعن "المشاركة". حتى وإن كان هنالك بون بين الخطابة والواقع فإن الخطابة لها أثر على سلوك المؤسسات، وعلى الشفافية والقلق بشأن الفقر. ولديهم مواقع إلكترونية أفضل، ويوجد المزيد من الإنفتاح. إن التقييم القائم على أساس المشاركة لتقييم مدى الفقر قد وُلد المزيد من المشاركة و وعياً أكبر بآثار الفقر على البرامج. ولكن بينما يبدو لمن ينتمون المؤسسة أن هذه التغييرات عميقة فهي تبدو سطحية للذين هم خارج المؤسسة. لا تزال معايير الكشف عن البيانات لدى صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي أضعف بكثير من تلك التي لدى الحكومات الديموقراطية مثل الولايات المتحدة والسويد وكندا. فقد حاولوا إخفاء التقارير الإنتقادية، وذلك إنما كان بعد مقدرتهم على منع التسريبات التي غالباً ما تجبر في نهاية المطاف على الكشف عن البيانات. يوجد غضب متصاعد في الدول النامية جراء البرامج التي تشمل التقييم على أساس المشاركة لتقييم مدى الفقر، لأن هؤلاء المشاركين قد أُخبروا بأن مسائل مهمة مثل إطار عمل الاقتصاد الكلي قد أضحت معطلة.

توجد أمثلة أخرى حيث التغيير فيها في ما قيل أكثر مما فُعل. واليوم ، أن مخاطر تدفق رأس المال على المدى القصير والتحرير السابق لأوانه لرأس المال والسوق المالية - صار يعترف بمخاطرها كبار المسؤولين في صندوق النقد الدولي (IMF). وهذا يشكل تغييراً كبيراً في لموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي (IMF)، على الرغم من أنه لمعرفة ما إذا كان أو كيف أن التغيير سينعكس في السياسات المنفذة داخل الدول. وحتى الآن لا يبدو الدليل مبشراً لأنه يوضح حلقة واحدة بسيطة. لقد أجرى المدير الإداري الجديد هورست كوهلر جولة إلى بعض الدول الأعضاء، بعد تسلمه لمقاييد منصبه بمدة وجيزة. ودون

في زيارة له إلى تايلاند في أواخر شهر مايو عام 2000 ماقد أصبح حكمة آنذاك في خارج صندوق النقد الدولي (IMF)، وبدأت تتسرب إلى داخل صندوق النقد الدولي (IMF) نفسه ألا وهو مخاطر تحرير سوق رأس المال. وأدرج في زيارته اندونيسيا المجاورة بزيارة خاطفة في الافتتاح، وبحلول الوقت الذي زارها فيه في يونيو، أعلنت حكومتها عن خطط لاستكشاف التدخلات في سوق رأس المال. ولكن سرعان ما تم تقويم اعوجاج الاندونيسيين – وكوهرل – من قبل هيئة صندوق النقد الدولي (IMF). وفازت البروقراطية مجدداً، إذ أنه من ناحية نظرية ربما يمثل تحرير سوق رأس المال إشكالية، ولكن كان واضحاً أن تدابير " ضوابط " تحرير سوق رأس المال لم تكن من الأولويات على الطاولة لأولئك الذين يطلبون مساعدة صندوق النقد الدولي (IMF).

كانت توجد بوادر فائرة أو غير ناضجة للإصلاح تعوزها الحماسة⁸. ومثلما شُنَّ الانتقاد على حزم الإنقاذ المالي الضخمة في عام 1990، كان يوجد تتابع في الإصلاحات الفاشلة. جاءت أولاً حزم الإقراض الاحترازي – الإقراض قبل حدوث الأزمة فعلياً – إلى البرازيل، والتي تداركت الأزمة في تلك الدولة ولكن لشهور قلائل وبتكلفة ضخمة. ثم كان الحد الإثماني الطارئ، وهو معيار آخر صُمم ليكون المال جاهزاً إذا نشبت الأزمة⁹. وذلك أيضاً لا يجدي، لأنه أساساً لا أحد يبدوا أنه راغب فيه على الشروط المقترحة¹⁰. وجرى التسليم بأن حزم الإنقاذ المالي قد أدت إلى مخاطر أخلاقية، وإلى إضعاف ممارسة الإقراض، ولذا فإن استراتيجية الكفاية التي بموجبها يمكن للدائنين أن يتحملوا جزءاً من التكاليف قد وضعت موضع التنفيذ، على الرغم من أنها ليست للدول الكبرى مثل روسيا، وإنما للدول الضعيفة والأقل قوة، مثل الإكوادور وأوكرانيا ورومانيا وباكستان. كانت استراتيجيات الكفاية فاشلة بصفة عامة كما أوضح استيقلنز في الفصل الثامن. وقد تم التخلي عنها في بعض الحالات مثل رومانيا على الرغم من أنها لم تكن تعد ضرراً بالغاً لاقتصاد هذه الدولة؛ وأنها منفذة في بعض الحالات الأخرى، مع الإكوادور حتي مع المزيد من الآثار المدمرة. أعرب كل من الوزير الجديد لوزارة الخزانة الأمريكية و مدير الإدارة الجديد بصندوق النقد الدولي (IMF) عن تحفظهما بشأن الفاعلية عموماً لاستراتيجية برامج الإنقاذ الضخمة، لكنهم من ناحية أخرى مضوا قدماً بالمزيد من نفس البرامج - 11 مليار دولار و 21.6 مليار دولار أقرضت لتركيا والأرجنتين في عامي 2000 و2001 تبعاً. وبيدوا أن الفشل اللاحق لكفالة الإنقاذ المالية للارجنتين قد دفع إلى بداية إعادة التفكير في الإستراتيجية.

نشأت مقاومة من تلك المراكز المالية، حتى عندما كان يوجد إجماع واسع – لكنه ليس عالمياً – على الإصلاحات. ودعمت هذه المقاومة أحياناً من قبل وزارة الخزانة الأمريكية. وبمأنه في أزمة شرق آسيا قد تركز الاهتمام

على الشفافية، فأصبح من الواضح أنه يجب على المرء أن يعرف ماذا كانت تفعل الصناديق التحوطية و المراكز المصرفية الخارجية ليعرف مالذي كان يجري في الأسواق الناشئة. وكان هناك بالفعل قلق بأن المزيد من الشفافية في مواضع أخرى من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من المعاملات مروراً عبر هذه القنوات، وستكون عموماً المعلومات أقل حول ما كان يحدث. تولى الوزير سامرز جانب الصناديق التحوطية والمراكز المصرفية الخارجية، مقاوماً النداءات التي رفعت من أجل الشفافية الزائدة، بحجة أن الشفافية المفرطة ربما يمكن أن تقلل من الحوافز لجمع المعلومات، حيث تعرف بوظيفة " ثمن الاكتشاف" بالعامية الفنية. أنشئت الإصلاحات في المراكز المصرفية الخارجية لتكون ملاذات للتجنب الضريبي والرقابي، ولم تحظى بزخم إلا بعد الحادي عشر من سبتمبر. وينبغي ألا يشكل هذا مفاجأة، فهذه التسهيلات جاءت نتيجة لسياسات مدروسة في الصناعية المتقدمة، أقحمتها السوق المالية والأثرياء. أما غيرها وإن بدت على أنها إصلاحات طفيفة فهي واجهت مقاومة قوية، من الدول النامية أحياناً فضلاً عن الدول المتقدمة. وكما صار من الواضح أن المديونية قصيرة الأجل لعبت دوراً رئيساً في الأزمة، تركز الاهتمام على أحكام السندات التي سمحت لما بدا أنه سندات قصيرة الأجل لتتحول مديونية قصيرة الأمد بين عشية وضحاها¹¹. وبينما تنامي الطلب على الإنقاذ الداخلي الدائنين، تنامت أيضاً الطلبات على الأحكام في السندات التي من شأنها أن تسهل مشاركتهم "بالقوة" في إعادة جدولة الديون، وهو ما يدعى ببنود العمل الجماعي. إن أسواق السندات قد قاومت – بنجاح إلى مدى بعيد- كلاً الإصلاحين، حتى عندما كان يبدو على هذه الإصلاحات أنها تتلقى بعض الدعم من صندوق النقد الدولي(IMF). لقد جادل ناقدوا هذه الإصلاحات في أن مثل هذه الأحكام قد تجعل الائتمان أكثر تكلفة على الدولة المقترضة؛ إلا أنهم فقدوا النقطة المحورية. توجد في يومنا الحاضر تكاليف ضخمة على الإقتراض، خاصة عندما تسير الأمور بشكل سيء، ولكن جزءاً يسيراً فقط من التكاليف يتحمله المقرض.

ما نحتاج إليه :

إن التعرف على المشاكل قد قطع شوطاً طويلاً. ولكن الإصلاحات في النظام المالي الدولي لم تبدأ إلا قبل وقت قصير. وفي رأي ستقلنر إنه يدخل ضمن الإصلاحات الأساسية المطلوبة، مايلي:

1. القبول بمخاطر تحرير سوق رأس المال،

وذلك يفرض تدفقات رؤوس المال قصيرة الأجل " أموال المضاربة " أثراً خارجية هائلة، تكاليفاً يتحملها أولئك الذين ليسوا بأطراف بشكل مباشر في المعاملة (المقرضين والمقترضين). أينما وجدت مثل هذه الآثار الخارجية الضخمة، فإن التدخلات – بما فيها تلك التي فعلت الأنظمة المصرفية والضريبية¹² - تكون محبذة. إن الأحرى بالمؤسسات المالية الدولية بدلاً من مقاومة هذه التدخلات، أن توجه جهودها لجعلها تعمل بصورة أفضل.

2. الإصلاح في الإفلاس والتجميدات المؤقتة للدفع. إن الطريقة الصحيحة لمجابهة المشاكل حينما لا يستطيع المقرضون من القطاع الخاص أن يسددوا للدائنين، سواء كانوا محلين أو أجانب، تكمن في إشهار الإفلاس وليس ببرامج الإنقاذ المالي للدائنين الممولة من صندوق النقد الدولي (IMF). فالمطلوب هو إصلاح في إشهار الإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة لإشهارات الإفلاس التي تنشأ عن اضطرابات الاقتصاد الكلي؛ فما نحتاج إليه هو فائق الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس إلى حد بعيد، أحكام للإفلاس تعجل بإعادة و وتعطي إفتراضات لإستمرارية الإدارة الموجودة. إصلاح كهذا ستكون له ميزات إلى حد بعيد لتحريك مزيد من الالتزام ببذل العناية الواجبة في جانب الدائنين، أكثر من تشجيع نوعية الإقراض المستهتررة أو الطائشة التي كانت شائعة جداً في الماضي¹³. إن محاولة فرض المزيد من الإصلاحات في إعلانات الإفلاس الملائمة للدائنين، من غير أخذ ملاحظات على السمات الخاصة لإعلانات الإفلاس المستحثة كلياً، ليست هي الحل. إن هذا لم يفشل في مجابهة مشاكل دول الأزمات فحسب؛ فهو الدواء الذي من المرجح أن لن يسيطر - كما رأينا بشكل تخطيطي جداً في شرق آسيا فحسب، لا يستطيع المرء ببساطة أن يزرع القوانين لدولة ما في التقاليد والقوانين لدولة أخرى. إن مشاكل المخالفات بالمدونية "العامة" (كما في الأرجنتين) معقدة بصورة أكبر، ولكن مجدداً توجد حاجة للمزيد للتعويل على إعلانات الإفلاس والتجميدات المؤقتة للدفع، النقطة التي بدا أيضاً على صندوق النقد الدولي (IMF) أنه قبلها متأخراً. إن نظام إفلاس فيه الدائن أو ممثله فهو أيضاً لن يقبل حكم الإفلاس عليه أبداً على أنه عادل.

3. تقليل الإعتماد على برامج الإنقاذ المالي. إن بزيادة إعلان الإفلاس والتجميدات المؤقتة للدفع ستكون الحاجة أقل إلى عمليات الإنقاذ الضخمة والتي فشلت مراراً مع الأموال التي أما أنها ذاهبة إلى ضمان حصول الدائنين الغربيين على السداد أكثر مما كانوا سيكونون عليه لولا ذلك، أو

أن معدلات الفائدة تمت المحافظة فيها على مستويات مغالى فيها أكثر مما يمكنهم تحقيقه لولا ذلك (السماح للأغنياء داخل البلد بإخراج المزيد من أموالهم بشروط محببة بصره أكبر، ولكن ترك البلد في مزيد من الديون). إن برامج الإنقاذ لم تفشل في عملها كما رأينا فحسب، بل ساهمت أيضاً في المشكلة بتقليل البواعث على العناية في الإقراض و على تغطية مخاطر البورصة.

4. اللوائح المصرفية المحسنة - في التصميم والتنفيذ كليهما- في الدول المتقدمة والأقل تقدماً على حدٍ سواء. أن اللوائح والقوانين المصرفية الضعيفة في الدول المتقدمة يمكن أن تقود إلى ممارسات إقراض سيئة، تصديراً لعدم الاستقرار. وبينما قد يوجد بعض الحوار في ما إذا كان التصميم لمعايير كفاية رأس المال القائمة على تقييم المخاطر يضيف لاستقرار المالي في الدول المتقدمة، يوجد القليل من الشك بأنه قد ساهم في الاستقرار المالي العالمي، بتشجيع الإقراض قصير الأجل. إن إلغاء الضوابط التنظيمية للقطاع المالي والاعتماد المفرط على معايير كفاية رأس المال كان مزعزعاً للاستقرار وقد وجه بطريقة خاطئة؛ فالمطلوب هو نهج أشمل وأقل أيديولوجية، موائم لإمكانات و ظروف كل دولة. كانت تايلاند محقة في أن يكون لديها إقراض مقيد للعقارات قائم على المضاربة في ثمانينات القرن الماضي. وكان من الخطأ تشجيع التايلانديين على إلغاء هذه الإجراءات التقييدية. ويوجد عدد من القيود المفروضة الأخرى مثل حدود السرعة (قيود على معدل زيادة أصول البنوك)، التي من المرجح أن تعزز الاستقرار. بيد أن الإصلاحات لا تستطيع - في نفس الوقت - أن تغفل عن الأهداف الأشمل: فوجود نظام مصرفي آمن و معافى أمر مهم، ولكن يجب أيضاً أن يكون ذلك الذي يقوم بإمداد رأس المال للمشاريع المالية وخلق الوظائف¹⁴.

5. إدارة محسنة للمخاطر. إن الدول في الوقت الحاضر تواجه خطراً هائل من تقلب الأسعار لمعدلات سعر الصرف. وفي حين ان المشكلة واضحة إلا ان الحل ليس كذلك. فالخبراء- بمن فيهم أولئك الذين في صندوق النقد الدولي(IMF)- قد تذبذبوا في أنواع أنظمة أسعار الصرف التي قد دافعوا عنها. وشجعوا الأرجنتين على ربط عملتهم بالدولار. لقد تجادلوا بعد أزمة شرق آسيا في أن الدول ينبغي إما أن يكون لديها سعر صرف عائم بحرية أو نظام ثابت لسعر الصرف. إن هذه المشورة مع الكارثة في الأرجنتين من المرجح أن تتغير ثانية. لا يهم أي إصلاحات حدثت في آلية أسعار الصرف، فالدول مازالت ستواجه

أخطاراً هائلة. إن الدول الصغيرة مثل تايلاند البائعة والمشتريّة للبضائع لكثير من البلدان تواجه مشكلة صعبة، مثل سعر الصرف ضمن غالبية العملات مختلفاً بنسبة 50% أو أكثر. إن تحديد سعر الصرف عندها بعملة واحدة لن يحل المشاكل؛ فمن الممكن أن يفاقم من أثر التقلبات فيما يتصل بالعملات الأخرى. إلا أنه توجد أبعاد أخرى للخطر. فقد جلبت الزيادة الهائلة لأسعار الصرف أزمة الدين التي حدثت في ثمانينات القرن الماضي لأمريكا اللاتينية¹⁵، نتيجة للسياسة المالية المشددة في الولايات المتحدة من بول فولكر رئيس الإحتياطي الفدرالي. أن على الدول النامية أن تتعلم لتدير هذه المخاطر بطريقة صحيحة بشراء تأمين ضد هذه التقلبات في سوق رأس الدولية. ولسوء الحظ لا تستطيع الدول اليوم أن تشتري إلا تأميناً للتقلبات قصيرة الأمد. إن الدول المتقدمة بالتأكيد أفضل قدرة على إدارة هذه المخاطر، أكثر من الدول الأقل تقدماً، وينبغي أن تساعد على تقدم أسواق التأمين هذه. فذلك من شأنه أن يكون منطقياً بالنسبة للدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم قروضاً للدول النامية بالنماذج التي تخفف من المخاطر، مثلاً بجعل الدائنين يمتصون مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

6. شبكات الأمان المحسنة. إن جزءاً من مهمة إدارة الخطر هو تعزيز مقدرات الفئات الضعيفة في الدولة لامتناس المخاطر. وإن أكثر الدول تقدماً لديها شبكات أمان ضعيفة، بما في ذلك الافتقار إلى برامج

التأمين ضد البطالة. وحتى في الدول الأكثر تقدماً إن شبكات الأمان ضعيفة وليست ملائمة في القطاعين السائدين في الدول النامية، الزراعة والأعمال التجارية الصغيرة، لذ فإن العون الدولي سيكون ضرورياً إذا كانت الدول النامية ستخطوا خطى حقيقية لتحسين شبكات الأمان لديهم.

7. الاستجابة المحسنة للأزمات. لقد رأينا الفشل في الإستجابة للأزمات في أزمات عامي 98-1997. فإن العون المقدم قدم صمم بشكل سيء ونفذ بشكل هزيل. إن البرامج لم تضع في الإعتبار بشكل كافي مسألة الإفتقار إلى شبكات الأمان، لذلك فإن المحافظة على تدفق الإئتمان كان أمراً بالغ الأهمية، ولذا فإن انهيار التجارة بين الدول من شأنه أن يوسع من انتشار الازمة. لم تنبني السياسات على تكهنات سيئة فحسب، بل أيضاً على فشل في معرفة أن تدمير الشركات أسهل من إعادة انشائها، لذا فإن التآلف

الذي تسببت فيه أسعار الفائدة المرتفعة لن تتراجع عندما يتم تخفيضها. لا بد من استعادة التوازن: إذ تجب الموازنة ما بين شئون العاملين و شئون الدائنين؛ فآثار السياسات على هروب رأس المال المحلي يجب أن تتوازن مع الاهتمام الذي فيما يبدو بوضوح أنه وجه بإفراط إلى المستثمرين الخارجيين. يجب أن توضع الاستجابة للأزمات المالية المستقبلية ضمن المحتوى السياسي والاجتماعي. وإلى جانب الدمار الناجم عن أحداث الشغب التي حدثت عندما أديرت الأزمة بطريقة سيئة، لن يكون رأس المال منجذباً للدول التي تواجه اضطرابات سياسية واجتماعية، ولن تتمكن الحكومات – ماعداً أشدها قمعيةً – من التحكم في مثل هذه الاضطرابات، خاصة عندما يُلاحظ أن السياسات مفروضة من الخارج.

أهم المسائل أنه توجد حاجة للرجوع إلى المبادئ الاقتصادية الأساسية أكثر من التركيز على سايكلوجية المستثمر الوقتية، وعلى عدم إمكانية التنبؤ بالثقة، إن احتياجات صندوق النقد الدولي (IMF) للرجوع إلى اختصاصه الأصل من تقديم التمويل لاسترجاع الطلب الإجمالي في الدول التي تواجه ركوداً اقتصادياً. أن دول العالم النامي تسأل مراراً تجادل الولايات المتحدة - عندما واجهت ركوداً - من أجل السياسة المالية والنقدية التوسعية، ومع ذلك عندما يواجهون ركوداً فإن العكس فقط هو ما يتم الإلحاح عليه. ولما كانت الولايات المتحدة تسير نحو الركود في عام 2001 ، لم يكن الحوار فيما إذا كان ينبغي تخصيص حزمة حوافز، وإنما في تصميمها. وفي هذا الوقت ينبغي أن تكون دروس الأرجنتين وشرق آسيا واضحة: وهي أن الثقة لن تسترد أبداً للاقتصادات التي ظلت متوحلة في ركود عميق. إن الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي (IMF) على الدول في سبيل استرجاع المال ليست بحاجة إلى أن تحاط بقيود أشد فحسب، بل أيضاً أن تعكس هذه المنظورات.

توجد تغييرات أخرى من شأنها أن تكون مستحسنة: ألا وهي أن إجبار صندوق النقد الدولي (IMF) على الكشف عن أثر " الفقر " و البطالة المتوقعة لبرامجها من شأنه أن يوجه الانتباه إلى هذه الأبعاد. ينبغي أن تعلم الدول بالتبعات المحتملة لما يوصي به. لو أن الصندوق يرتكب خطأً ممنهجاً في تحليلاته - على سبيل المثال لو أن الإزدياد في مستوى الفقر أعلي مما توقعه - فينبغي أن يخضع للمساءلة. إن الأسئلة التي يمكن طرحها هي: هل يوجد خطأ ما

في نماذجه بشكل منهجي؟ أم أنه يحاول على نحو متعمد أن يسيء قيادة صناعة السياسات؟

إصلاح البنك الدولي وعون التنمية

إن من الأسباب التي تجعل جوزيف ستيفلتز متفائلاً بشأن إمكانية إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية هو أنه رأى تغييراً حدث في البنك الدولي. لم يكن ذلك سهلاً ولا هو سار إلى أقصى مدى كما أحب ستيفلتز. بيد أن التغييرات كانت معتبرة.

وفي الوقت الذي وصل فيه ستيفلتز كان الرئيس الجديد جيمس ولفانسون يمضي جيداً في محاولته لجعل البنك الدولي متجاوباً بصورة أكبر في يخص الدول النامية. وعلى الرغم من أن الاتجاه الجديد لم يكن واضحاً دائماً، والأسس الفكرية ليست دائماً راسخة، والدعم ضمن البنك بعيد عن العالمية، فقد بدأ البنك بجدية في مخاطبة الإنتقادات الأساسية الموجهة إليه. تضمنت الإصلاحات تغييرات في الفلسفة في ثلاث نواحي: التنمية؛ والمساعدة على وجه العموم ومساعدات البنك على وجه الخصوص؛ والعلاقات بين البنك الدولي والدول النامية.

اختبر البنك الدولي في إعادة تقييمه لدورته، إلى مدى حدثت التنمية الناجحة¹⁶. كانت بعض الدروس المنبثقة من إعادة التقييم تلك التي سلم البنك الدولي منذ مدة طويلة: وهي أهمية العيش من دون قيود وضيق في الميزانية لأحد ما، وأهمية التعليم بما فيه تعليم الإناث، وأهمية استقرار الاقتصاد الكلي. وقد انبثقت مع ذلك بعض المحاور الجديدة. فإن النجاح لم يأت فقط من ترقية التعليم الأولي، بل أيضاً جاء من إقامة أسس تقنية قوية، التي شملت الدعم للتدريب المتقدم. أنه من الممكن تعزيز المساواة والنمو السريع " في نفس الوقت "؛ في الحقيقة، يظهر أن المزيد من السياسات التي تكفل المساواة كذلك يساعد على النمو. أن الدعم للانفتاح والتجارة أمر مهم¹⁷، ولكنها هي المهمة التي ينشؤها التوسع في التصدير وليس فقدان الوظائف نتيجة للواردات المتزايدة- مما يعطي فرصة للنمو. أن التحرير يجدي عندما تتخذ الحكومات إجراءات لتنمية الصادرات والمشروعات الصغيرة، وإلا فإنه في الغالب سيفشل. لقد لعبت الحكومة في شرق آسيا دوراً حيوياً بالمساعدة على إنشاء المؤسسات التي تعزز

الإدخارات والتخصيص الفاعل للإستثمار. تشدد الحكومات الناجحة أيضاً على المنافسة وخلق المشروعات علاوة على التخصيص وإعادة بناء المشروعات الموجودة.

وفوق كل ذلك، إن الدول الناجحة تسعى وراء طريقة شاملة لتحقيق التنمية. وقد بدا على اقتصادي اليسار واليمين قبل ثلاثين سنة مضت أنهم يتفقون على أن الكفاية في تخصيص الموارد والزيادة في إمداد رأس المال كانت من صميم عملية التنمية. واختلفوا فقط في ما إذا كان ينبغي أن يتحصل على هذه التغييرات عبر تخطيط بقيادة حكومية أم عبر أسواق غير مقيدة. ولم تجدي أيّاً منهما في نهاية الأمر. لاتشمل التنمية الموارد ورأس المال فحسب، وإنما كذلك تحولاً للمجتمع¹⁸. من الواضح أن المؤسسات المالية الدولية لا يمكن محاسبتها على هذا التحول، ولكن يمكنها أن تلعب دوراً مهماً. وينبغي على أقل تقدير ألا يصبحوا عوائقاً للتحول الناجح.

إسداء العون

لكن الطريقة التي غالباً ما يسدى بها العون ربما تفعل تماماً ما يخلق عراقيلاً للتحول الفاعل. لقد رأينا في الفصل الثاني أن "المشروطينية" - فرض عدد هائل من الشروط، بعضها في الغالب سياسي- بشروط مسبقة لتقديم المساعدة لا تجدي؛ فهي لاتؤدي إلى سياسات أفضل ولانمو أسرع ولا دخل أفضل. أن الدول التي تعتقد أن الإصلاح قد فرض عليها لا تشعرحفاً بأنها تحظى باستثمار لديها وأنها ملتزمة بمثل هذه الإصلاحات. ولا تزال مشاركتهم ضرورية إذا التغيير المجتمعي الحقيقي سيحدث. والأسوأ من ذلك، أن المشروطينية قد اضعفت مكانة العملية الديموقراطية. وأخيراً يوجد بصيص بالاعتراف، حتى من صندوق النقد الدولي (IMF)، بأن المشروطينية قد تمادت إلى أبعد الحدود ولذلك جعلت العشرات من الشروط من الصعب على الدول النامية أن تركز على الأولويات. ولكن بينما جرت، تبعاً لذلك، محاولة لتتنقيح المشروطينية، ذهبت ضمن البنك الدولي مناقشة الإصلاح إلى أبعد حد. وجادل البعض في أنه يجب إبدال المشروطينية ب"الأختيارية"، مقدمين العون للدول التي لديها سجل نجاحات مشهود له، والسماح لهم بالاختيار لأنفسهم استراتيجياتهم التنموية التي تخصهم، وإنهاء الإدارة التفصيلية التي أصبحت لدرجة كبيرة سمة من سمات الماضي. والدليل هو

أن العون المسدى مع الاختيارية بإمكانه أن يكون له آثارا مهمة في كلاً من تعزيز النمو وخفض مستوى الفقر.

إعفاء الديون

لا تتطلب الدول النامية فقط ذلك العون الذي يقدم بالطريقة التي تساعد على التنمية، بل على الغم من ذلك أيضاً يوجد المزيد من الدعم. فالمبالغ الصغيرة نسبياً من الأموال بإمكانها أن تصنع فروقات هائلة في تعزيز الصحة ومحو الأمية. وبالأرقام الحقيقية، المكيفة مع التضخم، فإن مقدار مساعدة التنمية قد تضاعف فعلياً، والأكثر من ذلك حدث إما بوصفه نسبة دخلٍ للدول النامية أو على أساس نصيب الفرد في تلك الدول النامية. ثمة احتياج لوجود أساس لتمويل هذا العون (والبضائع العالمية العامة الأخرى) على مستوى أكثر استدامة، وخال من نزوات السياسات الداخلية في الولايات المتحدة أو غيرها من الأماكن. لقد طرحت العديد من المقترحات. وعندما أنشئ صندوق النقد الدولي (IMF) أعطى حقوق السحب الخاصة (SDR's)، نوع من المال الدولي. وفي الوقت الحاضر مع الدول التي تضع جانباً بحكمة المليارات من الدولارات في الإحتياطيات كل عام لتحمي أنفسها من تقلبات السوق الدولية، بعض الدخل لا يمكن ترجمته إلى طلب إجمالي. لقد جلب الركود الاقتصادي العالمي لعامي 2001-2002 هذه الشواغل في المقدمة. إن قيام حقوق السحب الخاصة لتمويل البضاعة العالمية العامة – متضمناً تمويل عون التنمية – بإمكانه أن يساعد على المحافظة على قوة الاقتصاد العالمي في نفس الوقت الذي ساعد فيه من بعضاً من أفقر الدول في العالم. وقد انطوى مقترح ثانٍ على استخدام الأرباح من الاقتصاد العالمي – المعادن في قاع البحر وحقوق الصيد في المحيطات – لمساعدة تمويل عون التنمية.

تركز مؤخراً ولسبب جيد، الإنتباه على إعفاء الديون. ولاتستطيع ببساطة الكثير من الدول أن تنمو بدون إعفاء الديون. تذهب نسب ضخمة من صادراتهم لسداد القروض للدول المتقدمة¹⁹. إن حركة يوبيل عام 2000 قد حشدت دعماً هائلاً لإعفاء الديون. وكسبت الحركة تأييد الكنائس في أنحاء دول العالم المتقدم. يبدوا الأمر بالنسبة لهم واجباً أخلاقياً، انعكاساً للمبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية.

إن قضية المسؤولية الأخلاقية للدائنين كانت واضحةً على وجه الخصوص بالنسبة لقروض الحرب الباردة²⁰. عندما أقرض البنك الدولي المال لموبوتو حاكم جمهورية الكونغو الديمقراطية المشهور بالسمعة السيئة، كانوا يعلمون (أو كان ينبغي أن يعلموا) أن غالبية هذا المال لن يذهب لمساعدة فقراء تلك الدولة، بل بالأحرى سيستخدم لإغناء موبوتو. لقد كان مالاً دفع لضمان أن هذا الحاكم الفاسد سيبقي بلاده مصطفة مع الغرب. لا يبدو عادلاً بالنسبة للكثيرين لدفاعي ضرائب عادييين في دول بها حكومات فاسدة أن يتوجب عليهم سداد القروض التي جعلت للقادة الذين لا يمثلونهم.

كانت حركة اليوبيل ناجحة في الحصول على كثير من التزامات أكبر تجاه إعفاء الديون. وفي حين أن قبل عام 2000 كان يوجد برنامج لتخفيف عبء الديون للدول المثقلة بالديون، فقد استوفى القليلون للمعايير التي شيدها صندوق النقد الدولي (IMF). وبنهاية عام 2000 ونتيجة للضغط الدولي، تجاوزت الحد الأدنى أربعة وعشرون دولة.

لكن تخفيف عبء الديون يحتاج المضي إلى أبعد من ذلك: كما يتضح الآن، أن تمس الإتفاقيات فقط أفقر البلدان. فبلدان مثل اندونيسيا مدمرة بأزمة شرق آسيا وفشل سياسات صندوق النقد الدولي (IMF) هناك، لاتزال ثرية أكثر من اللازم للدخول تحت الإشراف العام.

اصلاح منظمة التجارة العالمية WTO والتوازن في أجندة التجارة

لقد بدأ التظاهر العالمي ضد العولمة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية (WTO) في سياتل، واشنطن، لأنها كانت أكثر الرموز البديهية للظلم العالمي والنفاق من الدول الصناعية المتقدمة. على الرغم من أن هذه الدول قد بشرت - وأجبرت - بفتح الأسواق في الدول النامية لبضاعتها الصناعية، فقد استمروا على إبقاء أسواقهم مغلقة في وجه منتجات الدول النامية، مثل النسيج والزراعة. بينما بشروا بأن الدول النامية لا ينبغي أن تقدم العون المالي لصناعاتهم، فقد استمروا في تقديم المليارات في معونات مالية لمزارعيهم، جاعلين من المستحيل أن تتنافس الدول النامية. وبينما بشروا بمزايا الأسواق المنافسة، كانت الولايات المتحدة سريعة في الدفع بالتكتلات الإحتكارية العالمية في الحديد

والألومنيوم عندما بدا أن الصناعات المحلية مهددة بالواردات. دفعت الولايات المتحدة بتحرير الخدمات المالية، ولكنها قاومت تحرير قطاع الخدمات الذي فيه تمتلك الدول النامية قوة، خدمات التشييد والبحرية. كما قد لاحظنا، كانت أجندة التجارة مجحفة جداً، حيث لم تتلقَ أفقر الدول مشاركة عادلة للفوائد فحسب؛ فأفقر إقليم في العالم، جنوب صحراء أفريقيا الكبرى، جعل في الواقع أسوأ حالاً نتيجة للجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة.

لقد أعترف وبصورة متزايدة بأوجه عدم المساواة، ومن ثم، أشركت في الحل بعض البلدان النامية، نتج عن جولة الدوحة لـ " التنمية " من مفاوضات التجارة لـ (نوفمبر عام 2001)، التي وضعت فيها أجندتها التصحيح لبعض أوجه عدم التوازن في الماضي. ولكن مازال الطريق طويلاً لنجتازه: فالولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى لم تتفق إلا على مناقشات؛ لمناقشة تقويم بعض من هذه الاختلالات في التوازن فقدم على أنه تنازل!

كانت حقوق الملكية الفكرية أحد المجالات التي كانت ذات اهتمام خاص في الدوحة. وإنها من الأهمية بمكان إذا كان لدى المبتكرين البواعث للإبتكار- على الرغم من أن الكثير من البحوث الحيوية، كذلك التي في العلوم الأساسية والرياضيات، غير قابلة للتسجيل ببراءة اختراع. لا ينكر أحد أهمية حقوق الملكية الفكرية. ولكن هذه الحقوق يجب أن توازن حقوق ومصالح المنتجين مع تلك التي للمستخدمين- ليس فقط المستخدمين في الدول النامية بل الباحثين أيضاً في الدول المتقدمة. كان كلاً من مكتب العلوم والتكنولوجيا ومجلس المستشارين الاقتصاديين قلق بشأن أننا لم نحقق التوازن الصحيح- فالإتفاقية قد وضعت مصالح المنتجين فوق المستخدمين. كنا نخشى عندما يفعل ذلك أنه ربما تتعرض وتيرة التقدم والإبتكار؛ وبعد كل ذلك فإن المعرفة هي أهم المدخلات في البحث، وإن حقوق الملكية الفكرية الأقوى يمكن أن تزيد من سعر هذا المدخل. وكنا قلقين كذلك بشأن تبعات حرمان الفقراء من الأدوية المنقذة للحياة. وكسبت عقب ذلك هذه القضية الإنتباه الدولي في سياق أدوية مرض فقدان المناعة المكتسبة AIDS في جنوب أفريقيا. ولقد أجبّر الغضب الدولي شركات الأدوية على التراجع- ويبدو مع تقدمه، أن أسوأ العواقب السلبية سيتم تقليصها. لكنه لا يساوي شيئاً لأنه أساساً حتى الإدارة الديموقراطية للولايات المتحدة

تدعم الشركات الدوائية. أن ما لم نكن على وعي تامّ به كان خطراً آخر، هو ما أصبح يصطلح عليه بـ " القرصنة البيولوجية "، شركات دولية تسجل براءة اختراع أدوية تقليدية أو أطعمة؛ ذلك أنهم لا يبحثون فقط عن كسب المال من " الموارد " والمعرفة التي تتبع بشكل شرعي للدول النامية، ولكنهم بفعلتهم هذه يقضون على شركات محلية قدمت المنتجات منذ زمن طويل. وكما لا يبدوا أن براءات الإختراع هذه ستصمد في المحكمة إذا تم الطعن فيها بشكل فاعل، يتضح أن الدول الأقل تقدماً قد لا تمتلك القدرات المالية والقانونية اللازمة للطعن في براءة الإختراع. أصبحت هذه القضية مصدراً عاطفياً هائلاً، ويحتمل أن يكون اقتصادياً، يخص كل دول العالم النامي. كان جوزيف استيقلنز في قرية أنديان في الإكوادور مؤخراً، حيث هتف عمدة السكان الأصليين ضد ما قادت إليه العولمة من القرصنة البيولوجية.

فإصلاح منظمة التجارة العالمية WTO يتطلب تفكيراً إلى أقصى درجة حول موازنة أجندة التجارة- والمزيد من التوازن معالجة مصالح الدول النامية، ومزيد من التوازن في معالجة شواغل مثل البيئة التي تذهب إلى أبعد من التجارة.

لكن تصحيح التوازنات الحالية لا يتطلب أن ينتظر العالم حتى نهاية الجولة الجديدة من مفاوضات التجارة. فالعدالة الاقتصادية الدولية تتطلب أن تتخذ الدول المتقدمة إجراءات لتتفتح على للتجارة العادلة والعلاقات المنصفة مع الدول النامية غير القادرة على المساومة في طاولة الصفقات أو محاولة انتزاع تنازلات في التبادل لفعل ذلك. لقد خطا الإتحاد الأوروبي مسبقاً خطوات في هذا الإتجاه، بمبادرته " كل شيء إلا السلاح " للسماح بالإستيراد الحر لكل البضائع، بخلاف الأسلحة، من أشد الدول فقراً إلى داخل أوروبا. هذا لن يحل كل الشكاوي من الدول النامية: فهي لاتزال غير قادرة على منافسة القطاع الزراعي الأوروبي المدعوم دعماً ضخماً. ولكنها خطوة كبيرة في الإتجاه الصحيح. إن التحدي يكمن الآن في إدخال الولايات المتحدة واليابان في المشاركة. ومثل هذا الحراك من شأنه أن تكون له منافع كبيرة لدول العالم النامي، ومن شأنه حتى أن ينفع دول العالم المتقدم الذي سيكون المستهلكين فيه قادرين على الحصول على البضائع بأسعار أقل.

نحو عولمة بوجه أكثر إنسانية

إن الإصلاحات التي أشرت إليها من شأنها أن تجعل العولمة أكثر عدالة، وأكثر فاعلية في رفع مستوى المعيشة، خاصة للفقراء. إنها ليست مسألة تغيير في بنية المؤسسات. أن العقلية التي تلتف حول العولمة في حد ذاتها يجب تغييرها. وإن وزراء المالية والتجارة يظهرون العولمة على أنها ظاهرة اقتصادية: ولكنها للكثيرين في الدول النامية أكثر من ذلك بكثير.

أحد الأسباب التي جعلت العولمة تتعرض للهجوم هو أنها تبدو مقوضة للقيم التقليدية. إن الصراعات الحقيقية، وإلى حد ما لا يمكن تفاديها. إن النمو الاقتصادي- بما فيه ذلك الذي أحدثته العولمة- سيتسبب في التحضر، مقوضاً للمجتمعات الريفية التقليدية. لسوء الحظ، وإلى مدى بعيد، بينما يمتدح هؤلاء المسؤولون عن إدارة العولمة هذه المنافع، أظهروا في كثير من الأحيان تقديراً غير كافٍ لهذا الجانب السلبي، وهو التهديد للقيم والهوية الثقافية¹⁵. إن هذا أمر مفاجئ في ضوء الوعي بالقضية في الدول المتقدمة في حد ذاتها: فأوروبا تدافع عن سياساتها الزراعية، ليس فقط فيما يتصل بتلك المصالح الخاصة، بل لتحافظ كذلك على التقاليد الريفية. والناس في كل المدن الصغيرة في مكان يشكون من أن الشركات الوطنية الضخمة للبيع بالتجزئة ومولات التسوق قد قضت على تجاراتهم الصغيرة ومجتمعاتهم.

إن قضايا وتيرة التكامل العالمي: عملية أكثر تدرجاً تعني أن المؤسسات والمبادئ التقليدية بدلاً من أن تكون مغمورة يمكنها الإستجابة للتحديات الجديدة والتكيف معها.

ومما يثير القلق كذلك، ما فعلته العولمة للديموقراطية. أن العولمة، كما ظلت تدعوا إليه، كثيراً ما يبدو أنها تقوم باستبدال الأنظمة الدكتاتورية للنخب القومية بأنظمة دكتاتورية جديدة من المالية الدولية. أخبرت الدول بشكل مؤثر بأنها إذا لم تتبع شروطاً معينة فإن أسواق رأس المال أو صندوق النقد الدولي (IMF) سيرفضوا أن يقرضوها المال. إنها ببساطة أجبرت على أن تتخلى عن جزء من سياديتها، ليتركوا أسواق رأس المال المتقلبة، بما فيها المضاربين الذين تنصب كل اهتماماتهم فقط على المدى القريب بدلاً من المدى الطويل لنمو البلد وتحسين مستويات المعيشة، "مؤدبين" إياهم، مخبرين إياهم بما ينبغي أن يفعلوه وما لا ينبغي أن يفعلوه.

لكن الدول فعلاً تمتلك خيارات، وضمن هذه الخيارات المدى الذي إليه تتمنى أن تُخضع نفسها لأسواق رأس المال

الدولية. إن هؤلاء، مثل ما في شرق آسيا، الذين تجنبوا تشدد صندوق النقد الدولي (IMF) قد نمت بصورة أسرع، مع عدالة وخفض لمستوى الفقر على نحو أعظم، من أولئك الذين أطاعوا وصاياهم. ولأن السياسات البديلة تؤثر على مختلف المجموعات وبصور مختلفة، فهو دور العملية السياسية – وليس البروقراطيين الدوليين – أن تبحث هذه الخيارات. حتي وأن " كان " النمو قد تأثر سلبياً، فهو ثمن ربما قد ترغب في دفعه الكثير من الدول المتقدمة لتحقيق مزيد من الديمقراطية ومجتمع متكافئ، تماماً مثلما تقول الكثير من المجتمعات اليوم بأنه يجب التضحية بشيء من النمو لأجل بيئة أفضل. ومادامت العولمة تُقدم بالطريقة التي مضت، فإنها تمثل الحرمان من الحق في التصويت. لا عجب إذن، في أنها ستلقى مقاومة، خاصة من قبل هؤلاء الذين حرموا من حقوقهم.

إن العولمة اليوم يجري التصدي لها في أرجاء العالم. يوجد استياء إزاء العولمة، وذلك عن حق. يمكن أن تكون العولمة قوة للخير: فإن عولمة الأفكار حول الديمقراطية والمجتمع المدني قد غيرت الطريقة التي يفكر بها الناس، بينما قادت الحركات العالمية السياسية إلى تخفيف عبء الديون وإلى معاهدات الألغام الأرضية. ساعدت العولمة مئات الملايين من الناس لنيل مستويات أعلى من المعيشة، تفوق ما كانوا، أو ما كان يعتقد الإقتصاديون أنه يمكن تخيله ولكن قبل زمن وجيز. لقد نفعت عولمة الاقتصاد الدول التي أخذت محاسنها بالتماس أسواق جديدة لصادراتها و بالترحيب بالاستثمارات الأجنبية. رغم ذلك، فإن الدول التي استفادت في الغالب كانت تلك التي تحملت مسؤولية مصيرها الخاص وأدركت الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في التنمية بدلاً من الاعتماد على نظريات الأسواق ذاتية التنظيم التي من شأنها أن تحل المشاكل التي تخصها.

ولكن بالنسبة للمليارات من الناس لم تجدي العولمة. صار الكثيرون إلى حال أسوأ، لما رأوا وظائفهم قد دمرت، وأصبحت حياتهم غير آمنة بصورة أكبر. لقد أحسوا على نحو بتزايد عجزهم في مواجهة القوى التي وراء تحكُّمهم. لقد رأوا ديموقراطياتهم مدمرة، وثقافتهم متدهورة.

إذا استمرت قيادة العولمة بالطريقة التي كانت في الماضي، وإذا واصلنا في فشلنا في التعلم من أخطائنا، فلن تكون العولمة فقط غير ناجحة في تعزيز التطور، بل ستستمر كذلك في إحداث الفقر وعدم الاستقرار. من دون الإصلاح،

ستعلو ردود الأفعال العكسية التي قد بدأت مسبقاً، وسيزداد السخط إزاء العولمة.

ستكون هذه مأساة بالنسبة لنا، وللمليارات التي ربما كانت ستجد الفائدة بطريقة أخرى. بينما يقف هؤلاء الذين في العالم النامي ليخسروا الكثير اقتصادياً، ستكون هنالك تداعيات سياسية أوسع نطاقاً والتي ستؤثر على العالم المتقدم أيضاً.

إذا أخذت الإصلاحات المشار إليها في هذا الفصل الأخير على محمل الجد، عندئذ يوجد أمل بأن نهجاً أكثر إنسانية للعولمة يمكن أن قوة جبارة للخير، مع استفادة الغالبية العظمى في الدول النامية وترحيبهم بها. وإذا فعل هذا، فإن السخط على العولمة كان من شأنه أن يخدمنا جميعنا جيداً.

يذكر الوضع الراهن جوزيف ستيفلتز بالعالم منذ بضع وسبعين سنة مضت. لما هبط العالم في الكساد العظيم، قال مؤيدوا الأسواق الحرة: " لا داعي للقلق؛ فالأسواق منظمة ذاتياً، سيستأنف الرخاء الاقتصادي". بدون مبالاة لبؤس أولئك الذين دمرت حياتهم منتظرين لما يسمى بـ "الاحتمالية". لقد جادل كينينز بأن الأسواق لم تكن مصححة ذاتياً، أو على الأقل في إطار زمني متصل. (كما اشتهر عنه: " على المدى الطويل جميعنا ميتون") * فالبطالة يمكن أن تستمر لسنوات، وتدخل الحكومة أمر لا بد منه. لقد سخر من كينينز وتعرض لهجوم لكونه إشتراكياً ناقداً للسوق. لكن كينينز كان في الحقيقة محافظاً بشدة. كان لديه معتقد أساسي في السوق: لو أن الحكومات فقط استطاعت أن تصحح هذا الخطأ الواحد، فسيكون الاقتصاد قادر على يؤدي وظيفته بشكل فاعل معقول. لم يكن يرغب في أن يحل البيع بالجملة محل نظام السوق؛ لكنه علم أنه ما لم تتم معالجة المشاكل الأساسية، فسيكون هنالك المزيد من الضغط الشعبي. وقد نفع دواء كينينز: فمذ الحرب العالمية الثانية الدول كالولايات المتحدة المتبعة لوصفات كينينز، كانت ذات كساد أقل وأقصر عمراً، وأطول تممد من كانت عليه في السابق.

واليوم إن نظام الرأسمالي في مفترق طرق تماماً كما كان في الكساد العظيم. وفي ثلاثينيات القرن الماضي كانت الرأسمالية محفوظة من كينينز الذي فكر بسياسات لخلق وظائف و إنقاذ أولئك

* جي. إم. كينينز، ورقة دعوة في الإصلاح المالي (لندن: ماكميلان، 1924)

الخائفين من انهيار الاقتصاد العالمي. والآن ينتظر المليارات حول العالم ليروا ما إذا كانت العولمة يمكن إعادة صياغتها حتى تتسنى مشاركة فوائدها بصورة أوسع.

والحمد لله أن هناك إدراك متنامي لتلك المشكلات، وإرادة سياسية متزايدة لفعل شيء ما. كل شخص في الغالب معني بشأن التنمية، حتى أولئك الذين في مؤسسة واشنطن، يتفقون على أن التحرير السريع لأسواق رأس المال بدون أن ترافقه لوائح وقوانين يمكن أن يكون خطراً. إنهم يتفقون كذلك على أن التضيق المفرط في السياسة المالية في أزمة آسيا عام 1997 قد كان خطأً. لما دخلت بوليفيا في ركود في عام 2001، تسبب في جزء منه الكساد الاقتصادي العالمي، كانت هنالك بعض التتويجات بأن الدولة لن تُجبر على اتباع الطريق التقليدي للتشف وعلينا أن نُخِص من الإنفاق الحكومي. بدلاً عن ذلك، كما في يناير 2002، يبدو وكأن بوليفيا سيُسمح لها بإنعاش اقتصادها، مساعداً لها للتغلب على الركود، مستخدمة الدخل الذي ستنتفاه من احتياطات الغاز المكتشفة حديثاً، ليساعدها للوقوف على قدميها حتى ينمو الاقتصاد ثانية. أقر صندوق النقد الدولي (IMF) في أعقاب حادثة الأرجنتين بإخفاقات استراتيجية برامج الإنقاذ الضخمة وهو البداية لمناقشة ضرورة الانقطاع المؤقت للدفع وإعادة البناء عبر إعلان الإفلاس، الأنواع من البدائل التي كنت أدافع عنها أنا وآخرون لسنوات. إن إعفاء الديون الذي تسبب فيه عمل حركة اليوبيل والتنازلات التي قدمت لافتتاح جولة مفاوضات تنمية جديدة من مفاوضات التجارة بالدوحة يمثلان انتصاران آخران.

لا يزال يوجد رغم كل هذه المكاسب الكثير مما يفعل لتجسير الهوة بين الخطاب والحقيقة. اتفقت في الدوحة الدول النامية فقط على أن تبدأ في مناقشة أجندة تجارية أكثر عدلاً؛ فاختلالات التوازن في مازال يجب إصلاحها. والإنقطاع المؤقت للدفع وإعلان الإفلاس الآن في الأجندة؛ ولكن لا توكيد على أنه ستكون هنالك موازنة كافية بين الدائنين ومصالح المدينين. يوجد الكثير جداً من المشاركة من أولئك الذين في الدول النامية في المناقشات التي تخص الاستراتيجية الاقتصادية، لكنه يوجد دليل صغير مع ذلك على التغييرات في السياسات التي تعكس مشاركة أكبر. هنالك حاجة للتغيير في المؤسسات والعقليات. ينبغي أن تستبدل أيولوجية الأسواق الحرة بتحليلات معتمدة على علم الاقتصاد، بنظرية أكثر توازناً لدور الحكومة مستوحاة من فهم كلاً من السوق وإخفاقات الحكومة. ينبغي أن يكون هنالك المزيد من الإحساس

دور الإنعكاسات الخارجية، حتى تدعم صنع القرار الديمقراطي بتوضيح التبعات للسياسات المختلفة، بما فيها الآثار على المجموعات المختلفة، خاصة الفقراء بدلاً من تقويضها بإدخال سياسات معينة في الدول الممانعة.

من الواضح أنه يجب أن إيجاد "استراتيجية متعددة الشعب" للإصلاح. إحداها يجب أن تختص بإصلاح التنظيمات المالية الدولية. لكن مثل هذه الإصلاح ستأتي بعد زمان طويل. ومن ثم فإن الشعبة الثانية يجب أن توجه لتشجيع الإصلاحات التي يمكن أن تجريها كل دولة بنفسها. ولدى الدول المتقدمة مسؤولية خاصة، فمثلاً أن تزيل حواجزها التجارية وأن تمارس ما بشرت به. ولكن بينما قد تكون مسؤولية الدول المتقدمة عظيمة، إلا أن بواعثهم ضعيفة: بعد كل ذلك، إن مراكز البنوك الخارجية والصناديق التحوطية تخدم مصالح في الدول المتقدمة، والدول المتقدمة يمكن أن تصمد جيداً في ظل عدم الاستقرار الذي ربما جلبه إلى العالم النامي الفشل في الإصلاح. وبالتأكيد إن الولايات المتحدة كما يُزعم قد جنت فوائد بطرق عديدة من أزمة شرق آسيا.

ومن هنا يجب على الدول النامية أن تتولى المسؤولية لرفاهية نفسها. فيمكنهم إدارة ميزانياتهم بما يحقق لهم أن يعيشوا في حدود إمكانياتهم، رغم أنها ربما قد تكون هزيلة، وإزالة الحواجز الوقائية التي – رغم عن أنها قد تولد أرباح ضخمة للقليل - تجبر المستهلكين على دفع أسعار أعلى. يمكنها أن تضع في حيز التنفيذ لوائح وقوانين رادعة لحماية نفسها من المضاربين من الخارج أو من سوء سلوك الشركات في الداخل. إن الأمر الأكثر أهمية هو أن النامية تحتاج حكومات ناجحة، مع سلطات قضائية قوية ومستقلة، ومحاسبة ديموقراطية قوية، وانفتاح وشفافية وخلو من الفساد الذي قد أذهب فاعلية القطاع العام ونمو القطاع الخاص.

ما ينبغي أن يسألوا عنه المجتمع الدولي فقط هو: قبول احتياجاتهم، والحق في تحديد خياراتهم التي تخصهم، بالسبل التي تعكس قراراتهم السياسية الخاصة حول من، مثلاً، ينبغي أن يتحمل ما يشكل خطورة. ينبغي أن يُشجعوا لاعتماد قوانين إفلاس، وهياكل تنظيمية تتلاءم مع وضعهم الخاص، وليس لقبول نماذج صممت من قبل ولأجل الدول الأكثر تقدماً²².

ما يُحتاج إليه هو سياسات لأجل نمو مستدام وعادل وديموقراطي. هذا هو سبب التنمية. فالتنمية ليست

لمساعدة قلة من الناس للوصول إلى الغنى أو لإنشاء حفنة من الصناعات المحمية وهدية الجدوى والتي لا تنفع إلا نخبة الدولة؛ فهي ليست لتجلب إلى برادا و بنيتون، وإلى رالف لوران أو لويس فيتون وللحواضر الغنية وترك الريف المسكين في بؤسه. إن القدرة على أن شراء حقائب قوتشي اليدوية في متاجر موسكو الشاملة لا تعني أن الدول تحولت إلى اقتصاد السوق. إن التنمية تكمن في تحول المجتمعات، وتحسين حياة الفقراء، وتمكين كل أحد ليمتلك الفرصة لينجح ويحظى بالرعاية الصحية والتعليم.

هذا النوع من التنمية لن يحدث إذا كانت قلة من الناس فقط هم الذين يملون سياسات يجب على الدولة أن تتبعها. إن التأكد من أن القرارات الديمقراطية قد أُتخذت يعني ضمان أن مجموعة واسعة من الإقتصاديين، والمسؤولين والمصدرين من الدول النامية مشاركين في الحوار مشاركة مؤثرة. ويعني أيضاً أنه لا بد من وجود مشاركة واسعة تتعدى جيداً الخبراء والسياسيين. يجب على الدول النامية أن تتولى مسؤولية برامجها الخاصة. لكننا في الغرب لا يمكننا أن نتصل عن مسؤولياتنا.

ليس من السهل تغيير الكيفية التي تتم بها الأمور. فالبروقراطيون مثل الناس يقعون في عادات سيئة، والتأقلم مع التغيير يمكن أن يكون مؤلماً. ولكن المؤسسات الدولية يجب أن تشرع في التغييرات التي ربما تكون مؤلمة، والتي ستمكنهم من أن يلعب الدور الذي "ينبغي" أن يلعبه لجعل العولمة تعمل بنجاح، وأن تعمل ليس لأجل الأثرياء والدول الصناعية فقط، ولكن لأجل الفقراء والدول النامية.

يحتاج العالم النامي للإضطلاع بدوره لإصلاح المؤسسات الدولية التي تحكم العولمة. لقد أنشأنا هذه المؤسسات ونحتاج للعمل من أجل إصلاحها. إذا أردنا تلبية الاهتمامات المشروعة لأولئك الذين عبروا عن سخطهم إزاء العولمة، إذا أردنا جعل العولمة تعمل لأجل المليارات من الناس الذين لم تعمل من أجلهم، إذا أردنا أن نجعل العولمة تفلح بوجه إنساني، عندئذٍ يجب أن نجهر بأصواتنا. لا يمكننا، ولا ينبغي لنا أن نقف مكتوفي الأيدي.

الحواشي

الفصل الأول

1. جاك شيراك، " الاقتصاد يجب يقام لخدمة الناس"، ألقيت في مؤتمر العمال الدولي، يناير 1996.
2. كان يعيش في عام 1990 عدد 2.718 مليار شخص من الفقراء على أقل من دولارين في اليوم. وقدّر في عام 1998 عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم بـ 2801 مليار - البنك الدولي " مشاهد العولمة الاقتصادية والدول النامية في عام 2000 (العاصمة واشنطن: البنك الدولي، 2000)، ص 29. للمزيد من المعلومات أنظر " تقرير التنمية للعالم" و "مؤشرات اقتصاد العالم"، إصدارات سنوية للبنك الدولي. يمكن العثور على بيانات الصحة في تقارير برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز / UNAIDS / ومنظمة الصحة العالمية WTO بعنوان " تقارير عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية HIV / وفيروس نقص المناعة المكتسب AIDS 1998".
3. انظر جيرارد كبريو، جي آر و إي دي إس، " الوقاية من أزمات البنوك": دروس من الإخفاقات الحالية البنك الدولي. محضر لأجتماع برعاية مشتركة من بنك شيكاغو الفدرالي الإحتياطي ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي. إي دي أي لدراسات التنمية (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي 1998).
4. بينما كانت توجد مجموعة من الإنتقادات لبرنامج التعديل التنظيمي، حتى دوريات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) دونت أغلظه الكثيرة. هذه الدوية تشمل ثلاثة أجزاء: النشرة الداخلية من طاقم صندوق النقد الدولي (IMF) (موظفي صندوق النقد الدولي (IMF)، ومرفق التكيف الهيكلي المعزز ESAF في عشر سنوات: "التعديل الاقتصادي والإصلاح في الدول ذات الدخل المنخفض". الورقات غير الدورية #156، 12 فبراير 1998)؛ والنشرة الخارجية بوساطة ناشر مستقل (ك. بوتشوي، و إيه إل، تقرير أعدته مجموعة خبراء ناشرين مستقلين: التقييم الخارجي لمرفق التكيف الهيكلي المعزز ESAF [واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي (IMF) 1998])؛ والتقارير من طاقم صندوق النقد الدولي (IMF) إلى مجلس إدارة صندوق النقد الدولي (IMF)، مستخلصاً الدروس من النشرتين) طاقم صندوق النقد الدولي (IMF)، استخلاص الدروس من نشرات مرفق التكيف الهيكلي المعزز ESAF [واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي (IMF) يوليو 1998].

الفصل الثاني

1. إن نظام منغستو هو المسئول عن قتل على الأقل 200000 شخصاً، وفقاً للجنة مراقبة حقوق الإنسان، وعن إرغام حوالي 750000 مواطن ليصبحوا لاجئين.
2. تي. لين، أي قوش، جي. هامان، إس فيليبس، إم شولز-غطاس، وتي تسيكاتا، "برنامج صندوق النقد الدولي (IMF) المدعوم في اندونيسيا وكوريا وتايلاند: تقييم برلماني"، ورقة غير دورية ص178، صندوق النقد الدولي، يناير 1999.
3. يوجد جدل معتبر حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي على البنوك المركزية أن تكون مستقلة. يوجد دليل ما (يعتمد على التفهق عبر الدول)، على أن معدلات التضخم ربما تكون أقل، ولكنه يوجد دليل كافٍ على أن "العوامل المتغيرة الحقيقية"، مثل النمو أو البطالة، قد تحسنت. إن رأي استيقلنز هنا هو ليس في حل هذه النزاعات، ولكن التأكيد على أنه - نظراً لأنه يوجد مثل هذا الجدل - لا ينبغي أن تفرض وجهة نظر معينة على دولة ما.

الفصل الثالث

1. لأخذ مثال واحد، انظر بي. والدمان، "كيف صعقت شركات الولايات المتحدة ودائرة سوهارتو إندونيسيا" صحيفة وول استريت، 23 ديسمبر، 1998.
2. طرح آدم اسميث فكرة أن الأسواق نفسها تقود إلى دخل كافٍ في كتابه القديم "ثروة الأمم" كتبه في عام 1776، في نفس عام إعلان الاستقلال. إن البرهان السابق - محدداً الشروط التي كان صحيحاً بموجبها - الذي قدمه الفائزان بجائزة نوبل جيرارد ديبريو من جامعة كاليفورنيا في بيركلي (الحائز على جائزة نوبل في عام 1993) وكينيث أرو من جامعة ستانفورد (الحائز على جائزة نوبل عام 1972). أن النتائج الأساسية، مظهرة أنه عندما تكون المعلومات غير كاملة أو الأسواق ليست مكتملة، فإن التوازن التنافسي يكون غير (قيود باريتو) كافٍ، ينسب إلى بي. قرين والد و جي. إي. ستيفلنز، "الآثار الخارجية في الاقتصاد مع نقص المعلومات وعدم إكمال الأسواق"، "مجلة الاقتصاد الربع سنوية" 101 (2) (مايو 1954)، ص229-64.
3. انظر دبليو. أي. لويس، "التنمية الاقتصادية مع الإمدادات اللامحدودة للعمالة"، مدرسة مانشستر 22 (1954)، ص139-91، و إس. كونزنتس، "النمو الاقتصادي والنفقات في الدخل"، نشرات الاقتصاد الأمريكي 45 (1) (1955)، ص1-28.